



جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: /...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

المذكرة موسومة ب

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية للجزائر (1980-2018)

إشراف الأستاذ:

- د. عبد الحميد حفيظ.

- من إعداد:

- جمال فرحي.

- وائل عزالدين زعفرور.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عبد المالك مهري	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
د. عبد الحميد حفيظ	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
د. عثمان عثمانية	أستاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تدرس أثر التطور المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2018، ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لماهية التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ثم قنوات الاتصال بينهما، بالإضافة إلى تحليل واقع الظاهرة في الجزائر، مع محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن نسبة أشباه النقود من أهم المتغيرات المؤثرة معنويًا على النمو الاقتصادي والمغرب عنه بإجمالي الناتج المحلي، بينما باقي المتغيرات في النموذج لا تؤثر في النمو الاقتصادي لأنها ليست معنوية.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract :

This study aims to analyze the nature of the relationship that studies the impact of financial development on economic growth in Algeria for the period from 1980 to 2018. Analyzing the reality of the phenomenon in Algeria, with an attempt to build a standard model for economic growth based on the economic variables that explain it. Through this study, it was concluded that the percentage of quasi-money is one of the most important variables that have a significant impact on economic growth and expressed in gross domestic product, while the rest of the variables are in The model does not affect economic growth because it is not significant.

Keywords : **financial development, economic growth, ARDL model.**



جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

المذكرة موسومة ب

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية للجزائر (1980-2018)

إشراف الأستاذ(ة):

د. عبد الحميد حفيظ.

من إعداد:

- جمال فرحي.

- وائل عزالدين زعفرور.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عبد المالك مهري	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
د. عبد الحميد حفيظ	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
د. عثمان عثمانية	أستاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى التي حثتني على العلم والعمل رمز التضحية ونبع الحنان
الى نور عيوني ونبض قلبي
إلى ما أطفأ سنين عمره شموعا ليضيئي دنياي ويعبّد لي طريق النجاح ويعينني في مسيرتي
الدراسية "أمي الغالية" ارضاها الله عني.
إلى أختي بلسم حياتي الى جددي نور عيني اطل الله عمرها.

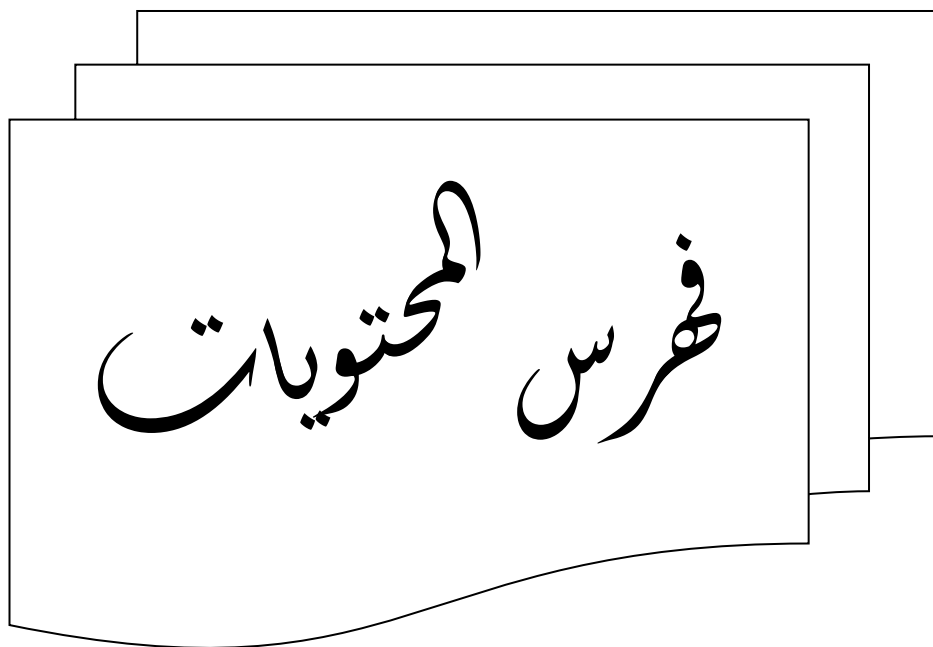
الى كل من أحبهم وحفظهم قلبي ولم يكتبهم
قلبي اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

-ز. وائل عزالدين-

إهداء

الإهداء إلى أبي العطوف .. قدوتي ، ومثلي الأعلى في الحياة إلى أمي
الحنون .. ملهمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء .. إلى
إخوتي و أخواتي .. سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني .. إلى
جميع الأخلاء ، أصدقائي و أحبائي وزملائي و كل من جمعني بهم الأيام
.. إلى أساتذتي الأعزاء ، من كان لهم الفضل في هذا النجاح الذي يعتبر
ثمرة جهودهم الثمينة – ..

-فرحي جمال-



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الملاحق
أ-ب	مقدمة عامة
الفصل الأول: العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	
3	تمهيد الفصل الأول
4	المبحث الأول: التطور المالي والنمو الاقتصادي.
4	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
15	المطلب الثاني: التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
25	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.
25	المطلب الأول: الدراسات السابقة.
29	المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة.
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
38	تمهيد الفصل الثاني.
39	المبحث الأول: قراءة وتحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.
39	المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي.
34	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية.
47	المبحث الثاني: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.
47	المطلب الأول: التعريف بمنهجية ARDL
52	المطلب الثاني: دراسة قياسية لتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018)
61	خلاصة الفصل الثاني:
63	خاتمة

فهرس الأشكال و الجداول

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	العلاقة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة محل البحث.	1
32	علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الأجنبية موضوع البحث.	2
39	التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي من 1980 إلى 2018.	3
41	تطور مؤشر $M2/PIB$ خلال الفترة 1980-2018.	4
43	تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر (1980-2018)	5
45	تطور مؤشر (QM/PIB) في الجزائر (1980-2018)	6
53	صفة وتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة.	7
54	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.	8
55	نتائج اختبار الاستقرار.	9
57	نتائج اختبار الحدود.	10
58	معاملات تقدير $ARDL$ في الأمد الطويل.	11
58	معاملات تقدير $ARDL$ في المدى القصير.	12
59	نتائج اختبارات فحص النموذج	13

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	تطور (M2/PIB) بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018)	1
44	مؤشر نسبة السيولة النقدية في الجزائر	2
44	تطور M1/M2 بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018)	3
46	نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الخام	4
47	تطور مؤشر (QM/PIB) على النمو الاقتصادي	5
56	قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج	6

مقدمة

يمثل القطاع المصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال تعبئته للمدخرات وتوفير الموارد المالية، وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، العملية التي تسمح للاقتصاد بمختلف قطاعاته بالنمو والتكامل، من أجل تنمية شاملة تواكب العصر، وتستشرف آفاق المستقبل لتحقيق التنمية.

ويمثل النمو الاقتصادي في كل الدول هدفا رئيسيا تسعى الدول لوصوله، من خلال تسطير أنجع السياسات الاقتصادية التي تنمي العامل البشري وتزيد في مستوى التكنولوجيا المستخدمة وتكثف رأس المال.

وتسعى كل دول العالم بما فيها الجزائر لتحقيق معدلات نمو عالية، ولبلوغ هذا الهدف، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن هناك دورا هاما للقطاع المصرفي؛ ولهذا فقد اهتم مختلف الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية، ويؤكد ذلك مجموع الدراسات التي أجريت النظرية منها أو التطبيقية والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام الاقتصاد القياسي والذي برهن عن وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

1- تحديد إشكالية البحث:

وعلى أساس الطرح الوارد أعلاه، وفي ظل ارتكاز تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر على الجهاز المصرفي، وذلك نظرا لهشاشة وضعف دور البورصة، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم فحص الأثر المحتمل لتطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي، ولذلك يجب علينا طرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1980-2018)؟

2- الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما معنى النمو الاقتصادي؟

ب- ما المقصود بالتطور المالي؟

ج- كيف يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات البحث:

- يؤثر مؤشر نسبة الوساطة المالية إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- يؤثر مؤشر السيولة النقدية إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- يؤثر مؤشر نسبة أشباه النقود على الناتج المحلي الإجمالي إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- حدود البحث:

يتضمن الإطار المكاني للبحث دولة الجزائر كدراسة حالة، بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من 1980 إلى

2018.

5- أهداف البحث:

- دراسة المرجعيات النظرية للنمو الاقتصادي والمرجعيات النظرية للتطور المالي وتبيان العلاقة بينهما.
- تحليل مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي.
- قياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهها بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

6- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- تحديد الاختلافات المنهجية لدراسة وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على المستويين النظري والتطبيقي.
- معرفة محددات النمو الاقتصادي.
- تحليل واقع النظام المصرفي الجزائري بمختلف مراحلها وتحديد مدى مساهمته في النمو الاقتصادي.
- دراسة وتقييم أداء النظام المالي الجزائري في جذب الودائع وفدرته على تغطية النشاط المصرفي.
- قياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهها بين التطور المالي بمختلف مقاييسه والنمو الاقتصادي في الجزائر.

7- منهج البحث:

تبعاً للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

1-7- المنهج الوصفي التحليلي: استخدم هذا المنهج لوصف وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وقنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تتبع مسارات الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

2-7- المنهج القياسي: وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ويستند هذا النموذج إلى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تم ترتيبها تصاعدياً بدءاً من سنة 1980 إلى غاية سنة 2018.

3-7- منهج دراسة الحالة: من خلال معرفة وتحليل التطور المالي في الجزائر والعلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

8- صعوبات الدراسة:

- صعوبة وجود إحصائيات للنظام النقدي الجزائري قبل 1990، الأمر الذي تطلب جهداً ووقتاً معتبرين للحصول عليها.
- عدم التخصص في الطرق الكمية.

**الفصل الأول: العلاقة النظرية بين
التطور المالي والنمو الاقتصادي.**

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر النظام المالي جزءاً أساسياً من البناء الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، ويلعب هذا الجهاز دوراً بالغ الأهمية في النظام الاقتصادي، ويأخذ النظام المالي ذلك الدور وتلك الأهمية من خلال سعي الحكومات لتطويره وتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك لأنه يمثل الجهة المنظمة للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد. ويمثل النمو الاقتصادي هاجساً تسعى كل الدول لتحقيقه، وينظر إليه كأحد أكثر الظواهر إثارة في الاقتصاد الكلي، وقد اختلفت النظريات المفسرة لمصادره، والتي يُرى أن واحد منها هو تطور النظام المالي، ولعلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي فرضيات عدة صاغها الاقتصاديون، وطبقت عليها العديد من التجارب لتبين اتجاهها. وعليه ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عرض أهم النقاط التي تخص التطور المالي والنمو الاقتصادي واتجاه العلاقة على النحو التالي:

- المبحث الأول: التطور المالي والنمو الاقتصادي.

- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الأول: التطور المالي والنمو الاقتصادي.

ينظر الاقتصاديون إلى النمو الاقتصادي بتباين حسب ميولاتهم وإيديولوجياتهم وحسب السياق الذي يمكن أن يُعرّف

فيه، ولغرض التقديم الجيد والإمام بمدخل لهذا المصطلح، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: ماهية التطور المالي

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تسعى جميع الدول لتحقيقها، مما جعل

مختلف الاقتصاديين يبحثون حول تحديد مفهوم محدد له، وفي هذا الصدد يمكن يجب التعريف به والمرور على أنواعه.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يختلف تعريف النمو الاقتصادي من اقتصادي إلى آخر، وفي هذا الصدد سيتم ذكر التعريفات التالية:

- هو حدوث زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، هذا الأخير يمثل الدخل النقدي المتحصل عليه مقسوم على المستوى العام للأسعار، بمعنى زيادة كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها من إنفاق دخله، إذن فالنمو الاقتصادي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل الدخل الفردي.¹
- هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين؛²
- هو التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين في زمن معين، فالمفهوم الكلاسيكي للنمو من ريكاردو (1891) إلى سولو (1956) ينظر للنمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في عوامل الإنتاج "رأس المال والعمل"، بما في ذلك المزيد من التعليم، والبنية التحتية الأفضل، وتحسين الصحة.³
- هو ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي الأيديولوجي المطلوب لها.⁴

¹ لمزاودة رياض، "دراسة تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف -1، السنة الجامعية 2018-2017)، ص 2

² غرزي سليمة، "أثر التحرير المالي والإفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2017/2018)، ص 190

³ ساسي محمد الأمين، "المقالات والنمو الاقتصادي -دراسة مقارنة-"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2019-2020)، ص 41

⁴ بملول لطيفة، عواطف مطرف، شافي شاي، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي الجزء الأول"، (عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، أفا للوثائق، 2021)، ص 66.

وإجمالاً، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه حجم التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي نسبة للعام الماضي وذلك من خلال زيادة حجم السلع والخدمات التي تتطور من خلال تطور عنصر العمل ورأس المال.

1-1- معدل النمو الاقتصادي:

يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي وفق المعادلة التالية:

$$TC = \frac{PIB - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} * 100$$

حيث:

TC: النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الإجمالي للسنة العادية.

PIB_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية.

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متوسط دخل الفرد، لذلك فقياسه يكون

عن طريق استخدام مؤشرات تعبر عن تلك الزيادة، ومن أهم تلك المؤشرات:

2-1- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

يتم تحويل قيمة المنتجات العينية إلى ما يقابلها قيمة بالعملة النقدية، ويضم هذا النوع المقاييس التالية:

2-1-1- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يتم قياس الاقتصاد الوطني بواسطة العملات المحلية، ويصح هذا الأسلوب عند دراسة عدلات النمو المحلية والوطنية، حيث يتم نشر البيانات الخاصة بالاقتصاد سنوياً، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بواسطة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.¹

2-1-2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

تستخدم هذه الطريقة عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات طويلة، حيث يدخل عامل التضخم في المعادلة، ويصبح تعديل البيانات أمراً ضرورياً، لأن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل.²

2-1-3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

تستخدم هذه الطريقة عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، إذ لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، وذلك لاختلاف أسعار التحويل من بلد لآخر، لهذا يجب تحويل القيمة إلى ما يقابلها من العملة الصعبة، وذلك بعد إزالة أثر التضخم.³

¹ ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر - 3، السنة الجامعية 2014-2015)، ص12

² عادل زقير، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-)، السنة الجامعية 2014-2015)، ص 7.

³ ضيف أحمد، مرجع ذكر سابقاً، ص12

2-2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: نظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في التعبير عن النمو الاقتصادي في مجال الخدمات، ونظرا للزيادة السكانية الكبيرة التي تقارب النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو مثل عدد الأطباء لكل نسمة.¹

2-3- مقارنة القوة الشرائية: ويُعرف أيضا بمعادل القوى الشرائية، حيث تستخدم المنظمات الدولية هذا المعيار لإعداد تقاريرها، حيث تقوم بقياس الناتج المحلي الإجمالي بسعر الدولار الأمريكي، غير أن هذا المقياس هو محجف لأنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي.²

3- أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي، نمو شامل ونمو مكثف.

3-1- النمو الشامل: وهو عبارة عن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي بالأسعار الحقيقية لإزالة التضخم) ولكن لا تنعكس على زيادة نصيب الفرد منه، بسبب حدوث زيادة في الدخل بنفس معدل النمو السكاني، وهذا ما يسبب الدخل الساكن.³

3-2- النمو المكثف: وهو عبارة عن الزيادة في النمو بزيادة أكثر من النمو السكاني، وبالتالي يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.⁴

وبشكل عام، فإن النمو الاقتصادي هو الزيادة في حجم السلع والخدمات ومعدل الدخل الفردي من خلال تطور عنصر العمل ورأس المال، ويتم حسابه بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي مضروبا في مئة، وهناك طرق عدة لقياسه، منها النقدية مثل معدل النمو بالأسعار الجارية ومعدل النمو بالأسعار الثابتة ومعدل النمو بالأسعار الدولية، ومنها العينية وتمثل في مقارنة القدرة الشرائية، وينقسم النمو الاقتصادي إلى نوعين، النمو الشامل وهو حدوث زيادة في الدخل مساوية للزيادة في معدل النمو السكاني، والنوع الثاني هو النمو المكثف حيث يزيد النمو الاقتصادي بزيادة أكثر من النمو السكاني.

4- مصادر النمو الاقتصادي.

في هذا المطلب، سيتم تحديد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي وذلك على النحو الآتي:

¹ نسيم سابق، " أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر-، السنة الجامعية 2015-2016)، ص 65

² ضيف أحمد، مرجع ذكر سابقا، ص 13

³ الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة-)، 2018، ص 37

⁴ فضيلة ملواح، علي كيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد، 19، (جوان 2020)، ص 128

4-1- تراكم رأس المال: يتمثل التراكم الرأسمالي في كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية أو بشرية، وينتج من عملية تخصيص جزء من الدخل كادخار ليتجه مستقبلاً نحو الاستثمار، حيث أن التوسع في إنشاء مشاريع البنية التحتية وإنشاء المصانع والمباني مثلاً كلها تعظم من الرصيد الرأسمالي للدولة، الذي بدوره يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، ويتكون تراكم رأس المال إلى أربع (4) مكونات: الرأسمال البشري والرأسمال المادي والرأسمال التكنولوجي والرأسمال العام.¹

أما رأس المال المادي فيعتبر فيشمل رأس المال الثابت ورأس المال المدور في الشركات الخاصة. وبالنسبة لرأس المال البشري، فهو مجموعة القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد عن طريق تراكم المعرفة الخاصة أو العامة.

ورأس المال التكنولوجي هو مخزون من المعرفة العلمية والتقنية التي تستغل في زيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج أو خلق منتجات جديدة، ويندرج تحت هذا المكوّن براءات الاختراع والأسرار التجارية وثمار البحث ونظام تقاسم المعرفة... الخ. وأخيراً، رأس المال العام هو كل ما هو بنية عامة للدولة والمجتمعات المحلية (مدارس، طرق، مطارات... الخ).²

4-2- القوى العاملة:

تتمثل القوى العاملة فيما يعرف بالفئة النشطة إقتصادياً من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين السن الأدنى والسن الأعلى المسموح به في العمل، في كل العاملين الفعليين والعاطلين عن العمل ولكن هم راغبون وقادرون عليه، ويستثنى من هذا التعريف كل من المرضى والعاجزين والطلبة والجنود وربات المنزل.

ويختلف العمال من حيث قدراتهم الإنتاجية، فهم غير متساوون لا في المستوى التعليمي ولا في المهارات المكتسبة، فعلى سبيل المثال، فإن خريج كلية الاعلام الآلي يمكنه أن يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية، وبتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب متوسط الكفاءة للعمال وفق العلاقة التالية:

$$H = L * h$$

حيث:

H: وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة.

L: العدد الإجمالي للعمال.

h: متوسط الكفاءة (الإنتاجية).³

ويتبين من خلال هذه المعادلة أن الكفاءة في الاقتصاد من الممكن أن تزيد إما بزيادة عدد العمال وذلك عبر نمو سكاني قوي، أو بزيادة الإنتاجية، وذلك التعليم والتكوين والتدريب.

¹ الوليد قسوم ميساوي، مرجع ذكر سابقاً، ص 38

² عادل زقير، مرجع ذكر سابقاً، ص 11

³ ضيف أحمد، مرجع ذكر سابقاً، ص 13

ويساهم تطور العمالة في التحسين من جودة المنتوجات والمناخ الاستثماري بشكل عام، وهذا ما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

4-3- التقدم التكنولوجي:

يُعرف التقدم التكنولوجي على أنه "جميع الطرق والتقنيات الحديثة والمستعملة في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات نفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات، وعلى هذا الأساس، فإن التطور التكنولوجي ما هو إلا تدبير سليم وتنظيم جديد لنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة"¹.

ويعد التقدم التكنولوجي عاملاً أساسياً ومهماً للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرته على زيادة كمية الانتاج مع تقليل أو ثبات التكاليف، الأمر الذي يمكن أن يرفع كمية وجودة الإنتاج، إلا أنه يتطلب اليد عاملة الماهرة والمكثّرة لتحقيقه، التي تتوفر على المؤهلات والمعرفة العلمية التي تستطيع التعامل مع كل أنواع التكنولوجيات الحديثة والمعقدة.

4-4- الموارد الطبيعية:

تسهُل على الدولة التي تحتوي على موارد طبيعية أكبر أن تحقق النمو الاقتصادي من التي تعاني شحاً فيه، إلا أن معظم الإقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل محددًا أساسياً للنمو بل يمكن أن يكون مساعداً فقط، حيث أن دولة مثل اليابان لا تمتلك كثيراً من الموارد الطبيعية بل وتستورد أغلب المواد الأولية للتصنيع، مع ذلك فتحقق مستويات عالية من التقدم والنمو، وعلى العكس من ذلك، فهناك دول غنية بالموارد مثل أفريقيا ولا تحقق النمو المتوقع منها نسبة إلى مواردها.²

5- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي باختلاف الأوقات والسياقات الاقتصادية السائدة في زمنها، واختلف الاقتصاديون في تحديد النظريات التي تصف بشكل دقيق النمو الاقتصادي، ومن بين هذه النظريات نذكر النظريات الموالية:

5-1- نظرية الدفعة الكبرى (The big push theory):

جاءت هذه النظرية في سياق الأجواء الاقتصادية مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث لوحظ أن عملية التنمية في البلدان الفقيرة بطيئة جداً، واهتمت هذه النظرية بمعضلة كيفية لحاق الدول المتخلفة للمقدمة، حيث تقول أن الدول السائرة في طريق النمو تتطلب استثمارات كبيرة خاصة في مجال البنية التحتية والقطاعات المنتجة المتكاملة لبدء طريقها إلى النمو الاقتصادي، وذلك لتوسيع حجم السوق وزيادة الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وتقتصر هذه النظرية توفير ثلاث عناصر لتحقيق نمو اقتصادي متوازن:

¹ نسيمة سابق، مرجع ذكر سابقاً، ص 69

² الوليد قسوم ميساوي، مرجع ذكر سابقاً، ص 41

- **عنصر وظيفة الإنتاج:** عندما يكون هناك العديد من الصناعات المختلفة في الاقتصاد، يتم انشاء شروط لتركيز عوامل الإنتاج والسلع والخدمات وتقنيات الإنتاج، وإذا توفر هناك عامل رأس المال الاجتماعي، فإنهم يساهمون جميعهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية.
- **عنصر الطلب:** إن السمة الرئيسية للبلدان النامية هي انخفاض الطلب بسبب انخفاض الدخل، لذلك فحسب الاقتصادي روزينشتين رودان "Rosenstein Rodan" يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق انشاء أعمال تجارية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال زيادة العمالة وتحفيز الطلب.
- **عنصر توفير المدخرات:** هناك حاجة دائمة للاقتصاد للتمويل، وأي ذلك عن طريق ادخار الأفراد في المؤسسات المصرفية، ولكن هذا لا ينطبق على حالة البلدان النامية بسبب انخفاض الدخل، ومع زيادة الدخل يزداد الطلب ويزداد حجم المدخرات.¹

5-2- النظرية الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك بجمتية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.²

5-3- النظرية الكينزية:

وتنسب إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز "John Maynard Keynes" الذي نشر نظريته العامة سنة 1936، وقد أسهم كينز في نظريته في النمو الاقتصادي أن هذا الأخير يرتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، حيث يفرق كينز بين 3 أنواع من معدل النمو:

5-3-1- معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

5-3-2- معدل النمو المرغوب: هو معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

¹ Panagiotis E. Petrakis Dionysis G. Valsamis Kyriaki I. Kafka, « Economic Growth and Development Policy », (Switzerland: Palgrave Macmillan ;2020), p38-39

² مليك محمودي، يوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)", مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، (السنة السابعة، 2016)، ص262.

5-3-3- معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضاً معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية.¹ ويؤدي التعادل بين معدل النمو الفعلي والمرغوب إلى توفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، بينما التعادل مع معدل النمو الطبيعي فيعني أنه ليس هناك اتجاه لنشوء البطالة أو التضخم.

5-4- النظرية النيوكلاسيكية:

جاءت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية معارضة للأفكار الكينزية، وبزَعَتْ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما باتت مشكلة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وتمثلت أبرز أفكارها في:

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

- السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.
- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلاًهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
- التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، على عكس الكينزيين (هارود- دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.
- عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.
- افتراض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس.
- النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.²

¹ فضيلة ملو، على مكيد، مرجع ذكر سابقاً، ص 129

² وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها .حالة: الجزائر، مصر، السعودية- .دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990 (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر -3، السنة الجامعية 2013-2014)، ص 22

5-5- نظرية روبرت سولو "Solow":

وهو من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي، حيث نشر بحثه بعنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" وكان الهدف الأساسي في بحثه هو قياس التباين في درجة الغنى والفقر بين الدول حيث افترض هذا النموذج أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملي رأس المال والعمالة.

وكانت تعتبر هذه النظرية ثورة في وقتها نظرا للتحسين الكبير الذي قام به سولو "Solow" حيث تحلى عن دالة الإنتاج بمعدل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة والاحلال بين عناصر الإنتاج، كما أن معاملي رأس المال والعمل ليسا ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج.

ويفسر هذا النموذج الزيادة في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) جزءا من النمو، لأن هناك زيادة في السكان والاستثمار، أي أن هناك نمو، واعتبر أن النمو السكاني والتقدم التقني أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.¹ ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات وهي كالآتي:

- الاقتصاد مغلق وتسوده حالة المنافسة في جميع أسواقه، ويتبع منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة "Cobb-Douglass" ذات غلة الجدم الثابتة، حيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L حيث: $L.Y = f(K.L)$
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز "Keynes" $C = CS = (1 - C)Y = SY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، فإذا كان معدل نمو السكان هو (N) فإن عرض العمل هو كذلك ينمو بنفس النسبة (N)
- فرضية قانون تناقص الغلة تناقص وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما، كما أن التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.²

5-6- نموذج هارود-دومار Haroud-DOMAR:

تم تطوير هذه النظرية في الاربعينات، صاغها كل من Roy Haroud et Evesy Domar وسميت بعد ذلك بنموذج Haroud-Domar، و تستند الى التحليل الساكن، حيث اعتمدت على تجارب في البلدان المتقدمة في متطلبات النمو الاقتصادي المستقر، و قد حاولا هذان اقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، و البحث في الرأس مالية و المتمثلة في مشكلة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير التوازن الديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي:

¹ بملول لطيفة، مرجع ذكر سابقا، ص132

² عبد المهدي رحيم حمزة، "استراتيجية أقطاب النمو ودورها في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 47، (جوان 2020)، ص900

إن معدل النمو الاقتصادي هو (g) وهو عبارة عن النسبة المئوية من التغير في الدخل الوطني (Y) وهذا مع افتراض أن معامل رأس المال إلى الدخل الكلي هو ثابت، يرمز لرأس المال ب (s) و (k) هو الادخار الإجمالي، وهو نسبة S من الدخل الوطني، هو عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال مع افتراض ان شرط التوازن المحقق هو (I=S) يمكن كتابة النموذج بالنظام معادلات كالتالي:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \dots \dots \dots (1)$$

$$v = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots \dots (2)$$

$$s = sY \dots \dots \dots (3)$$

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta K = sY = S \dots \dots \dots (5)$$

وبالرجوع إلى خواص التناسب ومن خلال العلاقة (1) يمكن استنتاج العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (6)$$

$$g = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (7)$$

تشير العلاقة (7) إلى أن معدل النمو الاقتصادي يكون محددًا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني ومعامل رأس المال على الناتج، أي أن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابيًا مع معدل الادخار، هذا في غياب القطاع الحكومي، ولأن النموذج موجه إلى البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى فقط لاقت هذه النظرية انتقادات كثيرة منها:

- ان فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية حيث يمكن أن تتغير في المدى الطويل؛
- فرضية استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الاحلال بينهما؛
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية.¹

5-6- نموذج شومبيتر للنمو:

كانت أفكار شومبيتر في البداية أفكار تختص بالمقاولاتية، ولكن أغيون وهوويت (Aghion and Howitt) طوّرا من تلك الأفكار نموذجا خاصا للنمو، حيث يكون النمو نتيجة لتصور الابتكار كعملية داخلية، مع دمج مفهوم التدمير الإبداعي في نفس الوقت.

ويركز الباحثان من خلال هذا النموذج على ثلاث (03) أفكار رئيسية:

¹ بملول لطيفة، مرجع ذكر سابقا، ص129-ص130

- يعتمد النمو طويل الأجل على الابتكار. هذه هي الابتكارات التي تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج، والابتكارات التي تؤدي إلى منتجات وابتكارات جديدة تعزز مزيجاً أكثر فعالية من عوامل الإنتاج، وتتفق الفكرة تمامًا مع استنتاج سولو بأن التنمية طويلة الأجل هي نتيجة للتطور التكنولوجي المستمر.
- يمكن أن تأتي الابتكارات من الاستثمار في الأعمال التجارية في البحث والتطوير، والاستثمار التجاري في المهارات وما إلى ذلك، ويتأثر رواد الأعمال بالسياسات والمؤسسات الاقتصادية ويستجيبون وفقًا لذلك للمتغيرات الاقتصادية المختلفة، الإيجابية منها أو السلبية.
- تبعاً لفكرة التدمير الإبداعي، كما طورها شومبيتر، فإن الابتكارات الجديدة تميل إلى تجاوز الابتكارات والتقنيات والمهارات السابقة، حيث تركز فكرة التدمير الإبداعي بشكل أساسي على إنشاء حواجز من قبل الشركات القائمة أمام الذين يسعون لدخول القطاع، ومن ثم هناك ما يسمى "الاقتصاد السياسي للنمو". من التنبؤات المميزة لنموذج نمو شومبيتر أن دوران الشركة أو الوظائف يجب أن يكون مرتبطاً بشكل إيجابي بنمو الإنتاجية، من الآثار المميزة الأخرى للنموذج أن النمو الذي يقوده الابتكار قد يكون مفرطاً في ظل مبدأ عدم التدخل، يكون النمو مفرطاً في ظل مبدأ عدم التدخل عندما يهيمن تأثير سرقة الأعمال المرتبط بالتدمير الإبداعي على تداعيات المعرفة عبر الزمن من المبتكرين الحاليين إلى المبتكرين المستقبليين.¹

7-5 - نموذج جيمس ميد (Jima Mead):

أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث واستخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، واستخدم نفس الفرضيات في نموذج سولو سوان كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار.

وانطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K.L.N.T)$$

حيث:

Y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات.

L : القدر المتاح من قوة العمل.

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية، ويفترضه ميد أنه ثابت.

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

ويرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

¹ Panagiotis E, op-cit, p57-p58

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \Delta L + \Delta Y'$$

حيث:

V

W

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغيير المستوى التكنولوجي T.

ΔK : التغيير في عنصر رأس المال

ΔL : التغيير في عنصر العمل.

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{L} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي للنتائج.

$\frac{VK}{Y}$: الناتج الحدي لرأس المال، وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو السنوي للمخزون.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\frac{WL}{L}$: الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\frac{\Delta Y'}{Y}$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد"، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو

محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو

السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي .

وكاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغيير في

معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة

العمل عبر الزمن .

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب

الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال

رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملبوساً بالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ

في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.¹

¹ وعيل ميلود، مرجع ذكر سابقاً، ص26

تم التطرق من خلال هذا المطلب إلى نظرة عامة حول النمو الاقتصادي، حيث تم ذكر أهم التعريفات المذكورة له، والتي تم استنباط أنه نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي لنسبة للعام الماضي وذلك من خلال زيادة حجم السلع والخدمات التي تتطور من خلال تطور عنصر العمل ورأس المال، مروراً بطريقة حسابه ومقاييسه، التي تنقسم إلى معدلات نقدية ومعدلات عينية، كما تنقسم أنواع النمو الاقتصادي إلى نوعين اثنين (2): التضخم الشامل والتضخم المكثف.

- وعالج الجزء الثاني الثاني مصادر النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في:

أولاً: تراكم رأس المال والذي بدوره ينقسم إلى التقدم رأس المال المادي والبشري والتكنولوجي والعام. ثانياً: كفاءة القوى العاملة، والتي تتباين في مستوى مهارتها، الذي يمكن تحسينه بالتطوير والتدريب. ثالثاً: التقدم التقني والذي يعد أهم مصادر النمو الاقتصادي، وذلك بزيادة كمية الإنتاج مع تضئيل أو ثبات نسبة المدخلات. وأخيراً: الموارد الطبيعية، إذ أنه لا يمكن بدء عملية الإنتاج بدون موارد طبيعية، ولكن الدول تتباين في استخدام هذا المصدر، فهناك دول لديها شح في الموارد الطبيعية ولكنها رائدة ونامية، ودول أخرى لا تستخدم هذا العنصر بشكل أمثل فلا تحقق النمو المتوقع منها نسبة إلى مواردها.

- وتتم التطرق ثالثاً إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وقد تم عرض في هذا الصدد إلى النظرية الكلاسيكية ثم الكينزية ثم النيوكلاسيكية، وتم ذكر مختلف النماذج التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاديين، مثل نموذج هارود دومار، ونموذج شومبيتر، ونموذج جيمس ميد.

وفي ختام هذا المطلب، يلاحظ الطالبان أنه هناك العديد من العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي كتراكم رأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية.. الخ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما كيف يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي؟ وقد استندت الإجابة على هذا السؤال قيام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ثلاث عناصر نظرية، تم تقسيمها لثلاث فروع، تم التناول في كل مطلب مفاهيم عامة حول النظام المالي، التطور المالي ثم العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

1- النظام المالي

يسمح النظام المالي بتبادل الأموال بين المقرضين والمستثمرين والمقترضين، وللتعرف على هذا النظام تم الاعتماد على

ما يلي:

1-1- تعريف النظام المالي:

للنظام المالي العديد من التعاريف يمكن تلخيصها فيما يلي:

يعرف على أنه عبارة عن مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات والطرق التي تضمن تبادل وحياسة الأصول والأدوات المالية.¹

يعرف على أنه تجمع الأسواق والوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة.²

كما يعرف أيضا على أنه مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملكه، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض باستخدام هذه الفائض.³

ويعرف على أنه وحدة معقدة تتكون من العديد من الأجزاء المختلفة، تخضع لخطة عامة جميعها يخدم هدفا واحدا والتي تتمثل في المؤسسات المالية التي تعمل في قطاع التمويل والاستثمار والادخار والإقراض، وعليه فإن القطاع المالي يقوم بتوفير وعرض مجموعة من الأدوات المالية لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المختلفة للمقرضين والمقترضين.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن النظام المالي عبارة عن نظام يشمل جميع المعاملات المالية بين المقرضين والمقترضين والوسطاء الماليين عبر جميع المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين والأسواق المالية بأنواعها، كما تضمن لهم توظيف مدخراتهم خلال فترة زمنية معينة.

1-2- هيكّل النظام المالي:

يعتبر النظام المالي جزءا مهما في اقتصاديات الدول، إذ يتكون من ثلاثة أقسام هي: المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية، إذ أنه لكل قسم منها دوره في تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية.

1-2-1- المؤسسات المالية: وفقا لما جاء في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، فإن القطاع المالي يتشكل من مجموعة من المؤسسات المختلفة من حيث الأهداف والوظائف، التي يتم تجميعها في قطاعات تضم وحدات متماثلة الخصائص.⁴

وباعتبار المؤسسات المالية حلقة وصل بين عارضي الأموال وطالبيها، فإنه يمكن وصفها على أنها مؤسسات تنشط في:

- قبول الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.
- حيازة الأصول المالية، مثل القروض والأوراق المالية.
- تأدية مهام السلطة النقدية.
- الاستثمار في الأوراق المالية.
- تقديم جملة من الخدمات المالية مثل التأمين.
- تعمل داخل أسواق سواء كانت منظمة أو غير منظمة.

¹ سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، (مصر، مكتبة أم القرى، 2001)، ص2.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، (الأردن، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012)، ص33.

³ بن قبلية زين الدين، مرجع ذكر سابقا، ص20.

⁴ صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000، ص6.

أما عن تصنيفها، فقد تمت إعادته من قبل دليل الإحصاءات سنة 2000، ليعكس التطور الذي حدث في المؤسسات، الأسواق، والأدوات المالية وقسم قطاع المؤسسات المالية إلى وسطاء ماليين ومؤسسات مالية مساعدة. إذ أن الوساطة المالية، هي النشاط الذي يسمح بعملية الإقراض والاقتراض، حيث عادة ما تقوم مؤسسات وجهات مختصة بعملية الوساطة بين المقرضين النهائيين والمقترضين النهائيين¹. إذ يقوم الوسيط المالي بدور الوساطة بين العارضين والطالين للأموال، حيث يتميز هذا الوسيط بما يلي:

- يمكن أن يقوم بالتعاقد على التزامات لحسابه الخاص.
- لا يتوقف دوره على مجرد الوسيط لنقل الأموال، فهو يستطيع عمل تغييرات في طبيعة الأموال التي يريدها لتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض.

- يستطيع منح ضمانات وخدمات خاصة وأدوات مالية معينة لتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض.
- يستطيع أن يتحمل الأخطار المالية كما يستطيع أن يعدل هذه الأخطار.

أما بالنسبة للمؤسسات الفرعية المساعدة فيقسمها الدليل إلى: مؤسسات الإيداع (البنك المركزي، مؤسسات الإيداع الأخرى) والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد)، الوسطاء الماليون الآخرون ما عدا شركات التأمين وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية الأخرى.

1-2-2- أسواق رؤوس الأموال: تلعب أسواق رؤوس الأموال الدولية دورا هاما في تمويل الأنشطة والعمليات الدولية من صادرات وواردات وخدمات مالية داخلية كالقروض الموجهة للشركات الوطنية ونحوها،² حيث يمثل سوق رأس المال المصدر الأساسي لتمويل مختلف الشركات، لذا يطلق مصطلح رؤوس الأموال على جميع المنظمات التي تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوسط بين المقرضين والمقترضين، ومن ثم بالإمكان اعتبار البنوك بمختلف أنواعها، شركات التأمين، المؤسسات الادخارية والسوق المالية جزءا من سوق رأس المال. حيث يتم تدفق الأموال من المقرضين إلى المقترضين عبر سوق رأس المال وفقا لسياسات معينة وعن طريق أدوات معينة، وتضم سوق رأس المال العديد من الأسواق، وتعدد التقسيمات التي تتخذها حسب عدة معايير من بينها:

- معيار نوع الأداة وتميز وفقه بين سوق أدوات الدين مثل السندات، وسوق أدوات الملكية مثل الأسهم.
- معيار أجل الاستحقاق الذي يميز بين سوق نقدي وسوق مالي.

حيث إن المؤسسات يمكن أن تمويل نشاطها في أكثر من سوق وفي نفس الوقت، كما أن الأدوات المالية المتداولة حديثا والأساليب في إطار التغييرات الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية، جعلت من الصعب وضع الحدود الفاصلة بين سوق مالي ونقدي، وبين سوق محلي وأجنبي. والأخذ بمعيار أجل الاستحقاق أصبح من الأفضل توضيح أساس التفرقة بين سوق النقد

¹ العربي نعيمة، أهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2007، ص51.

² محفوظ جبار، عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 3، 2008، ص75.

وسوق رأس المال، ذلك أن الأولى تهتم بالمعاملات أو التدفقات ذات الأجل المتوسط والطويل، ولكل من السوقين مؤسسته التي من خلالها يتم التعامل بناء على سياسات وأدوات تلائم كلا منها. وبدورها تقسم السوق المالية إلى سوقين فرعيين: أحدهما يتم التعامل فيه عن طريق الأوراق المالية وهي سوق الأوراق المالية، والأخرى تتعامل عن طريق القروض طويلة الأجل.¹

1-2-3- الأداة المالية:

وفقا لدليل الإحصاءات النقدية والبنكية (1984)، تم تقسيم الأدوات المالية على أساس الخصائص الاقتصادية التي تعتمد على معيار السيولة باعتبار أن مفهوم السيولة يعد مؤشرا هاما في بناء السياسات النقدية، وقسم بذلك هذا الدليل الأدوات حسب درجة سيولتها، من أدوات مالية شديدة السيولة إلى أدوات مالية عديمة السيولة وذلك بتقسيمها إلى مجاميع نقدية. وفيما يلي نشير إلى هذه الأدوات:²

1-3-2-1- الأدوات المالية شديدة السيولة: وهي مجموعة وسائل الدفع التي يمكن استعمالها دون تكلفة ودون إجراءات، تضم العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية لدى البنوك التجارية، وتسمى في العديد من الدول بالمجمع النقدي M1.

1-3-2-2- الأدوات المالية شبه السائلة: يقصد بها السيولة من الدرجة الثانية وهي أقرب البدائل إلى وسائل الدفع السائلة، وتضم بقية الودائع لدى البنوك (باستثناء الودائع الجارية) وأنواع المدخرات لدى صناديق الادخار، بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل وتشكل بإضافة المجموعة الأولى للمجمع النقدي M2.

1-3-2-3- الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة: وهي ما تعرف بالسيولة من الدرجة الثالثة، وتمثل تلك الأدوات التي يصعب تحويلها إلى السيولة من الدرجة الأولى، يتطلب ذلك تكلفة وتحمل درجة الخطر فيها أكبر لاحتمال تحمل خسارة عند تحويلها. وتضم مجموعة الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وتشكل بإضافة المجمع الثاني ما يعرف بالمجمع M3.

1-3-2-4- الأدوات المالية عديمة السيولة: وتشمل الأدوات التي لا يمكن تحويلها إلى السيولة من الدرجة الأولى مثل القروض.

بشكل عام يرتبط عدد المجموعات النقدية بطبيعة ودرجة تطور الصناعة البنكية والمنتجات المالية من دولة إلى أخرى.

3- وظائف النظام المالي:

يتمثل الدور الأساسي للنظام المالي في تخصيص المدخرات لأغراض منتجة، و لكي يتمكن النظام المالي من الاضطلاع بدوره بفعالية لا بد من اتخاذ تدابير تنظيمية و غيرها من التدابير في مجال السياسة العامة لضمان أمان و سلامة المؤسسات المالية و النظام المالي عموما، فله أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي المعاصر، حيث يؤدي خدمات بالغة

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1993، ص 15.

² أشواق قدور، مرجع سابق ص 37.

الأهمية خصوصا في ظل النظام المالي المعولم بفضل الشبكة المعقدة من الأسواق والوسطاء الماليين ، يبرز أثرها في تنمية الاقتصاد من خلال كفاءة وفعالية النظام في تأدية وظائفه التي تتمثل فيما يلي:¹

1-3-1- تحويل الموارد في الزمان والمكان:

يعمل النظام المالي على تعبئة ادخار الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى إرجاع الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الحصول على منفعة في المستقبل، ويسهل بذلك تحويل الأموال عبر عامل الزمن. إضافة إلى ذلك يوفر النظام عددا متنوعا من الأدوات التي تسمح بانتقال الموارد إلى أين يمكن توظيفها على أحسن وجه. وبذلك تنتقل الأموال من المكان الأقل مردودية إلى الأعلى مردودية، وبذلك يسهل تحويل الأموال من مكان لآخر.

1-3-2- توفير وسائل التعويض والدفع:

يعد توفير وسائل التعويض والدفع من أهم الوظائف التي يؤديها النظام المالي من خلال تقديم القروض من أجل السماح لكل من الأفراد والمؤسسات القيام بالدفع الفعال عند شرائهم للسلع والخدمات، إذ لا يضيعون كثيرا من الوقت، وقد ساهم التطور المتتالي للنقود، من النقود الورقية إلى الشيكات ثم إلى بطاقات القرض والتحويلات الالكترونية للأموال في زيادة فعالية النظام المالي.

1-3-3- الاشتراك في الموارد وتجزئة الملكية:

يوفر النظام المالي آليات (مثل البورصة والبنوك) لتجميع الثروات ووضعها تحت تصرف المؤسسات. أما من وجهة نظر الاستثمار، يمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من استثمار أموالهم في مؤسسات ذات حجم كبير، عن طريق تجزئة الملكية بين عدة أشخاص، وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الاستثمارات ذات الحجم الكبير، وزيادة الحصص الاستثمارية الخاصة بهم. كما يوفر النظام المالي الخدمات التالية:

1-3-4- المخاطرة:

يوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة، من خلال تمكين المدخرات من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية يطلق عليها مصطلح المحفظة المالية، خاصة وأن أغلب المدخرين ليسوا مغامرين، فتتويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمة المحفظة تنخفض، باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة. بالإضافة للحماية ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الدخل أو الثروة من خلال شركات التأمين وغيرها.²

1-3-5- توفير السيولة:

يهتم المستثمرون كثيرا بسيولة استثماراتهم المالية، والسيولة تعني قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقود قانونية، خلال مدة قصيرة حتى يتمكن المستثمر من الاستجابة بسرعة للفرص الجديدة، أو الأحداث غير المتوقعة، وهذا ما يؤديه النظام من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين الذي يوفر نظاما للمتاجرة تجعل من هذه الأصول أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر، أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.

1-3-6- تجميع المعلومات ونقلها:

كبيرة من أجل تقييم المشاريع المختلفة والشروط المتاحة في السوق، لكن قد لا يستطيع البعض منهم أن يقوموا بجمع

¹ أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص38

² تكواشت رانية، دور النظام المالي ونظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي، مجلة إيكوفان، المجلد 2، العدد 02، 2020، ص36.

وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من المشاريع حيث تمثل خدمة تجميع ونقل المعلومات خدمة رئيسية يقدمها النظام لكل من المدخرين والمستثمرين، بالقيام بدورين:

- الأول هو تجميع المعلومات التي تدور حول المقترضين المحتملين وما الذي سيفعلونه بتلك الأموال التي سيحصلون عليها، فالحصول على هذه المعلومات سيكون مكلفا ويستغرق كثيرا من الوقت بالنسبة للمدخرين الذين يهتمهم بالطبع معرفة كل الحقائق قبل إقراضهم لأموالهم للغير، فهناك بعض من أجزاء النظام المالي تتخصص في جمع المعلومات والرقابة عليها باستمرار.
- أما الدور الثاني الذي يقوم به النظام المالي فهو نقل المعلومات. وتضطلع الأسواق المالية بهذا الدور، فهي تقوم بإدخال هذه المعلومات في أسعار أسهم وسندات وباقي الأصول المالية للشركة، ويستفيد المدخرون والمقترضون من المعلومات التي يحصلون عليها من النظام، من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام، حيث أن إدخال المعلومات المتاحة في عوائد الأصول أو الاستثمارات المالية هو الظاهرة المميزة للأسواق المالية التي تؤدي عملها بكفاءة.

بعد التطرق لكل من تعريف النظام المالي، هيكله ووظائفه لاحظنا أهميته البالغة ودوره الفعال في تنمية النظام الاقتصادي.¹

2- التطور المالي

يخطى التطور المالي باهتمام الاقتصاديين لما له من أهمية كبيرة خاصة في عملية التمويل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن أجل التعرف على هذا المفهوم تم اعتماد ما يلي:

2-1- تعريف التطور المالي:

توجد عدة تعريفات للتطور المالي ونذكر منها:

يعرف التطور المالي على أنه مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، ودرجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه.²

كما يعرف على أنه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعطي خلفية عن خطط التنمية والجزء المحقق منها، فهو يعد قناة مهمة تربط الادخار بالاستثمار وبأقل تكلفة لذا أصبح في تطور هذا النظام دلالة لتحقيق معدلات حقيقة للنمو الاقتصادي.³

ويربط العديد من الباحثين بين التطور المالي والتحرير المالي حيث ترى طلحاي فاطمة الزهراء وبن يحيى يحيى أن التطور المالي له تعريفين، واحد شامل وواحد ضيق، أما الشامل فهو يندرج في سياق الإجراءات المفروضة من طرف الدولة لإلغاء

¹ أحمد أمير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، 2020، ص 314.

² عامر عبد الرحيم، مرجع ذكر سابقا، ص 79.

³ يحيى بن يحيى، طلحاي فاطمة الزهراء، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018"، (مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04 جويلية 2020)، ص 237.

أو تخفيف القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته، وأما المفهوم الضيق فهو تحرير العمليات في السوق المالي وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها، أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق، وتعزيز تنافسية هذا الأخير، وكلها تهدف إلى تعزيز الأداء المالي في النظام المالي بالشكل الذي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.¹

ويرى بن قبلية زيد الدين أن تطور النظام المالي والتحرير المالي هما مفهومان متطابقان، وذلك لأن التحرير المالي بمختلف جوانبه يسمح بتحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية ويوفر موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيه القروض نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، ويسمح كذلك بإلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول، الشيء الذي يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.²

ومما سبق يمكن تعريف التطور المالي على أنه عبارة عن مؤشر للنمو الاقتصادي بحيث يبين مدى تحقيق النمو عن طريق تحرير العمليات في السوق المالي وإلغاء القيود المفروضة على الأنظمة المالية.

2-2- مؤشرات قياس التطور المالي:

يستخدم الاقتصاديون عدة مؤشرات لقياس التطور المالي ويذكر منها:

2-2-1- نسبة السيولة النقدية (M1/M2):

تعبر هذه النسبة عن مدى تقدم الجهاز المصرفي ومدى تمكنه من تعبئة المدخرات حيث أن الانخفاض في هذه النسبة تعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية، وزيادة الودائع المصرفية، واستخدام أدوات مالية في تسوية المعاملات غير العملة، حيث تقاس بالعلاقة التالية:

$$RLM = \frac{M1}{M2}$$

ولنسبة السيولة النقدية عدة دلائل نذكر منها:

أ- تعكس هذه النسبة أهمية النظام الموازي في الاقتصاد، لأنه كلما توسع النظام الموازي كلما زادت كمية النقد المتداولة، وارتفعت نسبة RLM.

ب- تبين هذه النسبة مدى كفاءة النظام المصرفي: فارتفاع هذه النسبة يدل على اتساع الهامش في أسعار الفائدة الذي ينجم عنه زيادة في حيالة العملة بدلا من حيالة الودائع المصرفية كجزء من الكتلة النقدية وهي حالة تدل على عدم كفاءة النظام المصرفي.³

¹ يحيى بن يحيى، طلحاوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص238.

² بن قبلية زين الدين، مرجع سابق، ص49.

³ ليزة هشام وآخرون، أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1991-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، ص27.

2-2-2- حجم الوساطة المالية (M2/PIB):

ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام، ويرى ماكينون أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.¹

$$VC = M2/PIB \text{ حيث}$$

2-2-3- نسبة الائتمان للقطاع الخاص (CP/PIB):

وهو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك والوسطاء الماليين الآخرين مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الائتمان الصادر إلى الحكومة والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة، وكذلك الائتمان الصادر عن سلطة النقد وبنوك التنمية. يقيس أنشطة الوساطة المالية العامة المقدمة للقطاع الخاص. حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو.²

$$RBCP = CP/PIB \text{ حيث}$$

2-2-4- معدل أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB) :

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.³

$$RQM = QM/PIB \text{ حيث يقاس بالعلاقة التالية:}$$

2-3-3- مشاكل قياس التطور المالي:

- تكمن بعض المشاكل التي واجهها الباحثون في قياس التطور المالي كالاتي:
- لا يوجد مؤشر واحد للتطور المالي يقيس بشكل شامل الدرجة التي تمول بها المؤسسات المالية النمو الاقتصادي وتساهم في التخفيف من حدة الفقر، وذلك لأن الأسواق المالية يمكن أن تقدم العديد من الخدمات، وهناك العديد من القنوات التي يمكن من خلالها تشجيع النمو.
 - يمكن للإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات التقليدية لمدى التطور المالي، مثل نسبة المجاميع النقدية المختلفة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن تعطي إشارات مضللة حول حالة القطاع المالي وانعكاساته على النشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، فنسبة عالية من M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس أن هناك تمويلًا كبيرًا للقطاع العام من قبل النظام المالي، مع تمويل مصرفي ضئيل موجه إلى القطاع الخاص، يصعب وصف مثل هذه الحالة على أنها تعزز النمو الاقتصادي.

¹ عامر عبد الرحيم، مرجع ذكر سابقا، ص 79

² Yongfu huang, determinants of financial development, (palgrave macmillan, university of cambridge ,2010), P15

³ عامر عبد الرحيم، مرجع ذكر سابقا، ص 80.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت النسبة عالية من M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بموقف مالي متوازن وعدد كبير من الحسابات المصرفية، يمكن أن يعني ذلك أن النظام المالي على الأرجح أنه يقدم خدمات للقطاعات الأفقر من القطاعات الأفقر من السكان.

- بعض المؤشرات المهمة للتطور المالي ليس من السهل أو حتى من الممكن تحديدها كميًا، فهي في المقام الأول مؤشرات تقيس كفاءة النظام المالي في تقليل تكاليف المعلومات والمعاملات للمستهلكين، وتقييم هذه الكفاءة هو في الأساس تمرين نوعي، عادة ما يتضمن تقييمًا لمراعاة وتنفيذ معايير القطاع المالي ذات الصلة، والقواعد، والممارسات الجيدة، وتحليل ثقافة الائتمان، وجودة مديري البنوك والمشرفين، وحوكمة الشركات.. إلخ، فبدون تحليل شامل للبيئة المؤسسية وهيكل الحوافز الذي يعمل فيه مديرو البنوك والمشرفون والمدققون والودائع، من الصعب استخلاص استنتاجات حول مستوى التطور المالي لبلد ما.

- قد لا تكون البيانات الخاصة بالمؤشرات القابلة للقياس متاحة بسهولة في كل البلدان، وحتى المعلومات المتاحة قد لا يكون من السهل في بعض الأحيان تجميعها بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة عبر البلدان.¹ بعد التطرق للتطور المالي، تعريفه، مؤشرات قياسه ومشاكل قياسه تبينت أهميته البالغة في توضيح مدى تحقيق النمو الاقتصادي.

3- علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي

يعتبر موضوع العلاقة بين التطور النظام المالي والنمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين سواء من الجانب النظري أو التطبيقي حول دور النظام المالي في النمو الاقتصادي.

3-1- اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

إذا كان تطور النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي هنا يجب الاهتمام بالقطاع المالي وتحريره، أما في حالة أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز تطور النظام المالي والمصرفي هنا يجب التركيز على السياسات والإجراءات التي تعزز النمو الاقتصادي، وحسب الدراسات السابقة والبحوث في هذا الموضوع تعددت الآراء حول اتجاه السببية بين القطاعين والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات:²

3-1-1- تطور النظام المالي يسبب النمو الاقتصادي:

تنص فرضية قيادة العرض (Supply Leading Hypothesis) على أن قيام الجهاز المالي والمصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، والوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات بل وإلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضا وهكذا يكون

¹ Paul holden, Vassili prokopenko, « financial development and poverty alleviation : issues and policy implications for developing and transition countries », IMF working paper, WP/01/160 (october 2001), p5

² كبير مولود، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص34.

للتطورات المالية الأثر الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي. التطور في القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ما ينتجه من خدمات مالية والتي تتمثل أساساً في وظيفة جمع الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها نحو الفرص الاستثمارية ذات المردود الأعلى (بافتراض أن التخصيص الأمثل للموارد المالية يكون ناتج من نظام مالي متطور)، نتيجة قدرته على تخفيف من حدة تكاليف المعلومات، التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتوزيع وتنوع وتقاسم المخاطر الناتجة عن فشل وخسارة أحد المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يضمن التحفيز على عمليات الاستثمار، والذي ينعكس إيجاباً على حجم ونوعية الاستثمارات والرفع من معدلات النمو.¹

3-1-2- النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي:

من جهة أخرى تؤكد فرضية قيادة الطلب (Demand Following Hypothesis)، الدور السلبي للنظام المالي، فطبقاً لهذه الفرضية فإن تطور القطاع المالي يحدث كنتيجة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر مزيداً من الخدمات والأدوات المالية، فيكيف النظام المالي نفسه مع الاحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية، لذا فهذا النوع من التطور المالي يلعب دور سلبياً في عملية النمو.

3-1-3- العلاقة التبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

ترتكز وجهة النظر الثالثة على وجود علاقة متبادلة بين تطور القطاع المالي والنمو، فالنمو الاقتصادي يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحاً، كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع، فعن طريق التخصيص في جمع الأموال وتنوع الفرص وإدارة السيولة وتقييم المشروعات والمراقبة، فإن النظام المالي يحسن كفاءة محصنات رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي. وفي نفس الوقت فإن الكفاءة التقنية للقطاع المالي تزداد مع حجمه لأن الاقتصاديات ذات الثقل الكبير لها تأثيرها على أنشطة الوساطة المالية، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقي يستطيع أن يعتمد دائماً على القطاع المالي من خلال حجم المدخرات، لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية²

3-2- قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي:

تداول النظريات التي تدعم الارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حول ما إذا كان التطور المالي يعزز النمو الاقتصادي أو أن النمو الاقتصادي يقود التطور المالي حيث يمكن ربط الأسس النظرية الأساسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بنظرية العرض والطلب الكلاسيكية الجديدة،

ومن أجل ربط الصلات بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تم اعتماد ثلاث قنوات هي³:

3-2-1- قناة تراكم رأس المال: والتي غالباً ما تعرف بالقناة الكمية وهي تستند إلى فرضية تراكم الديون التي طرحها

(Shaw&Gurley 1955) والتي تركز على مقدرة القطاع المالي في تغطية مبالغ التجزئة من خلال

² كنة مجاهد، مرجع سابق، ص108.

³ طارق خاطر وآخرون، تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 02، 2021، ص388-390.

تعبئة الادخار، ومن ثم يتم توجيه المدخرات المعبئة إلى القطاعات الإنتاجية من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال ورفع معدلات النمو.

3-2-2- قناة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج: تعرف بالقناة النوعية والتي تؤكد دور التقنيات المالية الإبداعية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (التي تعيق كفاءة تخصيص الموارد المالية ومراقبة المشروعات الاستثمارية)، كما أن النظام المالي الفعال يسهل من اعتماد التكنولوجيات الجديدة مرتفعة التكاليف. بعد التطرق للاتجاهات الثلاثة في طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وقنوات انتقال أثر هذه العلاقة بين المتغيرات السابقة لاحظنا وجود علاقة سببية بين كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي وكذلك علاقة تبادلية تربط بينهما. بعد دراسة معطيات هذا المطلب تعرفنا على كل من النظام المالي وهيكله ووظائفه ومؤسسته، ثم تم الانتقال إلى التطور المالي حيث تم تعريفه وتبيان أهم مؤشرات قياسه ثم المشاكل التي تعترض كل من يريد قياسه، وأخيراً تم التطرق إلى اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث هناك عدة فرضيات مفسرة لهذه العلاقة، فهناك من يرى أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، وهناك ومن يرى أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب التطور المالي، وهناك من يرى أنها علاقة تبادلية.

ثم تم تبيان قنوات انتقال التطور المالي إلى النمو الاقتصادي حيث تم ذكر قناتين وهما قناة تراكم رأس المال وقناة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

ينقسم هذا المبحث إلى الدراسات السابقة وعلاقة الدراسة محل الحالية بها، وفي هذا الصدد سيتم تناول المطالب التالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

تنقسم الدراسات السابقة إلى دراسات سابقة محلية وأجنبية.

1- الدراسات السابقة العربية:

1-1- دراسة: ماردين محسوم فرج، أثر التنمية المالية في النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية

قياسية للفترة (2004-2018)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، الطبعة 27، العدد 126،

العراق 2021، ص (517-533)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-

2018)، وذلك من خلال تطبيق نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).

بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين كل من (نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP،

نسبة الودائع المصرفية إلى GDP) والنمو الاقتصادي من جهة، ووجود علاقة سلبية بين (نسبة العرض النقدي بالمعنى

الواسع إلى GDP) والنمو الاقتصادي في العراق من جهة أخرى.

1-2- دراسة: أشرف سليمان، طارق احمد خاطر، عمر المختار طالب، تحليل دوال الاستجابة

للصدمات الاقتصادية ومكونات التباين في علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي-دراسة

قياسية لحالة الجزائر-مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 1، فلسطين، جوان 2021، ص (181-210)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي وكذا الاتجاه الذي تأخذه هذه العلاقة في ضوء الفرضيات القائمة في هذا المجال.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تؤيد فرضية التأثير المتبادل (قيادة العرض-إتباع الطلب) سواء في المدى الطويل أو القصير مع تحليل لدوال الاستجابة الفورية ومكونات التباين.

1-3- دراسة: بن يحي يحي، طلحاوي فاطمة الزهراء، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان

المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 4، الجزائر، جويلية 2020، ص (234-256).

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018، باستخدام تحليل بيانات بانل وتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي. أظهرت النتائج المقدره على عدم وجود أي تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل للدول محل الدراسة، في حين هناك تأثيرا متباينا لكل مؤشر على المدى القصير، كما توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

1-4- دراسة: لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، عوادي مصطفى، أثر خدمات الوساطة المالية

المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، ص (21-36)

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، باستخدام منهجية (طريقة المربعات الصغرى، منهجية جرنجر، تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

وقد لخصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي من المتغيرات المستقلة إلى النمو الاقتصادي.

1-5- دراسة: بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية

قرينجر.

وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة والنمو الاقتصادي، وقد وضع اختبار السببية على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي بمقاييسه المختلفة في الأجل القصير.

1-6- دراسة: رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، قياس اثر التطور المالي على النمو

الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء
الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35،
العراق، 2013، ص (32-47).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة المصنفة بحسب البنك الدولي خلال الفترة (1960-2010)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع (ARDL) لتحليل التكامل المشترك المطورة من قبل هاشم بيساران وآخرين (Pesaran et al, 2001).

وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي متمثلاً بمعامل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة تحولت إلى سالبة في المدى القصير، وقد أيدت العلاقة السببية هذا الاتجاه، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية التطور المالي كقائد للنمو الاقتصادي.
2- الدراسات السابقة الأجنبية:

2-1- دراسة: Luliana Matei، تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، فرنسا

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لـ 11 دولة أوروبية صاعدة (EEU) في الفترة (1995-2016)، باستخدام نماذج لوحة ديناميكية (مثل مقدر مجموعة متوسط مجمع لPesaran وآخرون).

تشير نتائج الدراسة عند فرض علاقة خطية، إلى أن التنمية المالية تنتج آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي فقط في أفق المدى القصير، عند دراسة الفرضيات اللاخطية المتعلقة بالترابط بين التمويل والنمو، تصبح للتنمية المالية تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي حتى عتبة معينة وبعد ذلك يصبح الارتباط سالباً.

2-2- دراسة: Besnik Taip Fetai، تأثير التنمية المالية في تسريع النمو الاقتصادي، مجلة

السياسة الاقتصادية المالية، الطبعة 11، العدد 118، إنجلترا، 2017،

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ما إذا كانت هناك علاقة سببية بشكل تجريبي وفي أي اتجاه، أي ما إذا كانت التنمية المالية تولد نمواً اقتصادياً أو ما إذا كانت التنمية المالية تتبع فقط النمو الاقتصادي في 20 دولة أوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وتركيا، خلال الفترة (1998-2015)، تستخدم الدراسة تقنيات مختلفة مثل OLS والتأثيرات الثابتة والعشوائية ونموذج Hausman-Taylor،

تظهر نتائج الانحدار علاقة ايجابية بين مؤشرات التنمية المالية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتظهر النتيجة أيضا أن الأزمة المالية وان الإنفاق الحكومي والتضخم لها تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2-3- دراسة: Kivanç Halil Ariç، تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، المجلة الدولية للممارسات والنظريات الاقتصادية، الطبعة 4، العدد 4، تركيا، (جويلية 2014)، ص (466-471)

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة لوحة البيانات من اجل تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، يحتوي التحليل على الفترة بين (2004-2012)، وتشير النتائج إلى أن الانتماء المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على النمو، وجود علاقة ايجابية بين نسبة الرسمة والنقود وشبه النقود M2 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والنمو. كمتغير وهمي، فقد تقرر أن عام 2009 كان له تأثير سلبي كبير على نمو دول الاتحاد الأوروبي.

2-4- دراسة George E. Halkos and Marianna K. Trigianni، التمويل المالي والنمو الاقتصادي، مجلة التمويل الاداري، الطبعة 11، العدد 36، اليونان، 2010، ص (949-957).

الغرض من هذه الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال البحث في اتجاه الأسباب. ولتحليل الدراسة تم استخدام اختبارات (im, pesaran, shin(IPS). تشير النتائج إلى أن حجم النظام المالي لا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وتشير معاملات تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي والسياسة النقدية على المدى الطويل.

2-5- دراسة: Dimitris Kenourgios, Aristeidis Samitas: أثر التمويل على النمو الاقتصادي في دولة بولندا، مجلة اتخاذ القرار المالي، العدد 3، (جوان 2007). ص (36-48).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة المدى بين التمويل والنمو الاقتصادي في دولة بولندا، باستخدام بيانات ربع سنوية من 1994 حتى 2004، تم تقدير دالة الإنتاج الإجمالي باستخدام تحليل التكامل المشترك، وتشير النتائج إلى أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص كانت على المدى الطويل إحدى القوى الرئيسية في النمو الاقتصادي البولندي. علاوة على ذلك، نجد أن التنمية الاقتصادية لا تحركها متغيرات محددة داخليا ومن بينها التنمية المالية.

2-6-6 - دراسة Philip Arestis and Panicos Demetriades، " التطور

المالي والنمو الاقتصادي: تقييم الأدلة"، المجلة الاقتصادية (**The Economic**

Journal)، العدد 107، الولايات المتحدة الأمريكية، (ص 483-ص 799).

في هذه الدراسة نلقي نظرة جديدة على الأدلة التجريبية على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي بهدف تحديد القضايا العالقة وتقديم بعض الاقتراحات حول كيفية معالجة هذه في المستقبل، تم فحص الأدب التجريبي من زاويتين.

الأولى هي مسألة ما إذا كان النظام المالي يمكن أن يساهم في عملية النمو الاقتصادي وكيف وإلى أي مدى يمكن أيضاً النظر في مسألة العلاقة السببية بين التمويل والنمو. تتعلق الزاوية الثانية بمسألة ما إذا كان التحرير المالي يمكن أن يحفز الاستثمار والنمو.

تظهر النتائج تبايناً كبيراً عبر البلدان، حتى عندما تكون المتغيرات وطرق التقدير المستخدمة نفسها. وبالتالي، فإن البلد المتوسط الذي يجب، على الأرجح، أن ترتبط به الانحدارات عبر البلدان قد لا يكون موجوداً.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة.

يتضمن هذا المطلب علاقة دراستنا بالدراسات السابقة باللغة العربية ثم باللغة الأجنبية.

1- علاقة الدراسة بالدراسات السابقة العربية:

جدول (01): العلاقة بين دراسات السابقة العربية والدراسة محل البحث.

النتائج	الأسلوب المعالج	فترة الدراسة	الهدف من الدراسة	موضوع الدراسة	الدراسة
وجود علاقة قوية وإيجابية بين كل من (نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP، نسبة الودائع المصرفية إلى GDP) والنمو الاقتصادي من جهة، ووجود علاقة سلبية بين (نسبة العرض النقدي بالمعنى الواسع إلى GDP) والنمو الاقتصادي في العراق من جهة أخرى.	نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).	2004-2018	قياس تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق	أثر التنمية المالية في النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية قياسية.	ماردين محسوم فرج

وجود علاقة تؤيد فرضية التأثير المتبادل (قيادة العرض-إتباع الطلب) سواء في المدى الطويل أو القصير	تحليل لدوال الاستجابة الفورية ومكونات التباين.	1990- 2013	قياس مدى تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي وكذا الاتجاه الذي تأخذه هذه العلاقة في ضوء الفرضيات القائمة في هذا المجال.	تحليل دوال الاستجابة للصدمات الاقتصادية ومكونات التباين في علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر-	أشرف سليمان، طارق احمد خاطر، عمر المختار طالب
عدم وجود أي تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل للدول محل الدراسة، في حين هناك تأثيرا متباينا لكل مؤشر على المدى القصير، كما توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.	تحليل بيانات بانل وتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي	1990- 2018	اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي	التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي	بن يحي يحيي، طلحاي فاطمة الزهراء
وجود أثر إيجابي من المتغيرات المستقلة إلى النمو الاقتصادي.	منهجية طريقة المربعات الصغرى، منهجية جرنجر، تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR	1990- 2015	الوقوف على مدى إثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر	أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر	ليزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، عوادي مصطفى
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بين التطور المالي بمقاييسه	ARDL	1990- 2014	دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو	أثر التطور المالي على النمو	بن قبلية زين الدين

الاقتصادي في الجزائر	الاقتصادي في الجزائر	الاقتصادي في الجزائر	الاقتصادي في الجزائر	الاقتصادي في الجزائر	الاقتصادي في الجزائر
المختلفة والنمو الاقتصادي، وقد وضع اختبار السببية على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي بمقاييسه المختلفة في الأجل القصير.	وجود علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي المتمثلا بمعامل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، والنمو الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة تحولت إلى سالبة في المدى القصير، وقد أيدت العلاقة السببية هذا الاتجاه، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية التطور المالي كقائد للنمو الاقتصادي.	1960-2010	معرفة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة المصنفة بحسب البنك الدولي	قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية	أسامة جبار الله، مروان عبد المالك ذنون

يُلاحظ من خلال جدول الدراسات السابقة أنه وعلى الرغم من بعض الاختلافات في الإطار الزمني والمكاني لمعطيات الدراسة إلا أنه يتم دراسة نفس المتغيرات لإطار البحث وهو تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث تم الانطلاق من أهداف مقارنة ضمنية وتم التوصل لنفس النتائج في العلاقة بين متغيرات البحث حيث توصلنا لوجود علاقة ثنائية بين كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي، بالرغم من أنه هناك اختلاف في المنهجية المتبعة والأسلوب المستخدم لهذه الدراسات.

2- علاقة الدراسة بالدراسات السابقة الأجنبية:

جدول رقم 02: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الأجنبية موضوع البحث.

دراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	الأسلوب المعالج	النتائج
Luliana Matei	تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي.	تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لـ 11 دولة أوروبية صاعدة (EEU).	1995-2016	نماذج لوحة ديناميكية.	التطور المالي ينتج آثارا ايجابية على النمو الاقتصادي فقط في أفق المدى القصير، عند دراسة الفرضيات اللاحقة المتعلقة بالترابط بين التمويل والنمو، يصبح للتطور المالي تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي حتى عتبة معينة وبعد ذلك يصبح الارتباط سالبا.
Besnik Taip Fetai	تأثير التطور المالي في تسريع النمو الاقتصادي	استكشاف ما إذا كانت هناك علاقة سببية بشكل تجريبي وفي أي اتجاه، أي ما إذا كان التطور المالي يولد نموا اقتصاديا أو ما إذا كان التطور المالي يتبع فقط النمو الاقتصادي في 20 دولة أوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية.	1998-2015	تستخدم الدراسة تقنيات مختلفة مثل OLS والتأثيرات الثابتة والعشوائية ونموذج Hausman-Taylor.	وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات التنمية المالية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتظهر النتيجة أيضا أن الأزمة المالية وان الإنفاق الحكومي والتضخم لها تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

<p>وتشير النتائج إلى أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً على النمو، وجود علاقة ايجابية بين نسبة الرسملة والنقود وشبه النقود M2 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والنمو. كمتغير وهمي، فقد تقرر أن عام 2009 كان له تأثير سلبي كبير على نمو دول الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>تم استخدام طريقة لوحة البيانات</p>	<p>2012-2004</p>	<p>تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، آثار التطور المالي على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي: تحليل بيانات بانل.</p>	<p>kivanÇ Halil AriÇ</p>
<p>العلاقة بين معدل الإبداع والنمو أو معدل الإبداع والائتمان المحلي ثنائية (أي كلاهما يؤثر على الآخر) على المدى القصير.</p>	<p>تم استخدام الأساليب المطورة حديثاً للاندماج المشترك.</p>		<p>اكتشاف العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال البحث في اتجاه الأسباب.</p>	<p>التمويل المالي والنمو الاقتصادي</p>	<p>georgeE. Halkos and Marianna K.trigoni</p>
<p>القروض الممنوحة للقطاع الخاص كانت على المدى الطويل إحدى القوى الرئيسية في النمو الاقتصادي البولندي. علاوة على ذلك، نجد أن التنمية الاقتصادية لا تحركها متغيرات محددة داخليا ومن بينها التنمية المالية.</p>	<p>تحليل التكامل المشترك</p>	<p>2004-1994</p>	<p>تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة المدى بين التمويل والنمو الاقتصادي في دولة بولندا.</p>	<p>أثر التمويل على النمو الاقتصادي في دولة بولندا</p>	<p>DimitrisKe nourgios, AristeidisS amitas</p>

تظهر النتائج تباينا كبيرا عبر البلدان، حتى عندما تكون المتغيرات وطرق التقدير المستخدمة نفسها. وبالتالي، فإن البلد المتوسط الذي يجب، على الأرجح، ان ترتبط به الانحدارات عبر البلدان قد لا يكون موجودا.			تحديد القضايا العالقة وتقديم بعض الاقتراحات حول كيفية معالجة هذه في المستقبل، تم فحص الأدب التجريبي	التطور المالي والنمو الاقتصادي: "تقييم الأدلة"	Philip Arestis and Panicos Demetriades
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--	-----------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------	-----------------------------------------------

يلاحظ من خلال جدول الدراسات السابقة أنه وعلى الرغم من اختلاف الإطار الزمني والمكاني لمعطيات الدراسة إلا أنه يتم دراسة نفس الخاصية المشتركة لإطار البحث وهو تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث تم الانطلاق من أهداف مقارنة وتم التوصل لنفس النتائج في العلاقة بين متغيرات البحث، على الرغم من اختلاف المنهجية المتبعة والأسلوب المستخدم لهذه الدراسات.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول ماهية النمو الاقتصادي ثم التطور المالي، والعلاقة النظرية بينهما ثم الدراسات التطبيقية التي أثبتت وجود علاقة سببية في المتغيرين.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد تم ذكر أهم التعريفات المذكورة له، والتي تم استنباط أنه نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي نسبة للعام الماضي وذلك من خلال زيادة حجم السلع والخدمات التي تتطور من خلال تطور عنصر العمل ورأس المال، مروراً بطريقة حسابه ومقاييسه، التي تنقسم إلى معدلات نقدية ومعدلات عينية، كما تنقسم أنواع النمو الاقتصادي إلى نوعين اثنين (2): التضخم الشامل والتضخم المكثف.

- وعالج الجزء الثاني مصادر النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في:

أولاً: تراكم رأس المال والذي بدوره ينقسم إلى التقدم رأس المال المادي والبشري والتكنولوجي والعام.

ثانياً: كفاءة القوى العاملة، والتي تتباين في مستوى مهارتها، الذي يمكن تحسينه بالتطوير والتدريب.

ثالثاً: التقدم التقني والذي يعد أهم مصادر النمو الاقتصادي، وذلك بزيادة كمية الإنتاج مع تضئيل أو ثبات نسبة المدخلات. وأخيراً: الموارد الطبيعية، إذ أنه لا يمكن بدئ عملية الإنتاج بدون موارد طبيعية، ولكن الدول تتباين في استخدام هذا المصدر، فهناك دول لديها شح في الموارد الطبيعية ولكنها رائدة ونامية، ودول أخرى لا تستخدم هذا العنصر بشكل أمثل فلا تحقق النمو المتوقع منها نسبة إلى مواردها.

- وتتم التطرق ثالثاً إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وقد تم عرض في هذا الصدد إلى النظرية الكلاسيكية ثم

الكينزية ثم النيوكلاسيكية، وتم ذكر مختلف النماذج التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاديين،

مثل نموذج هارود دومار، ونموذج شومبيتر، ونموذج جيمس ميد.

وفي ختام هذا المطلب، يلاحظ الطالبان أنه هناك العديد من العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي كتراكم رأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية.. الخ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما كيف يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي؟ وقد استدعت الإجابة على هذا السؤال قيام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي

أما بالنسبة للتطور المالي، فقد تم أولاً التطرق إلى النظام المالي حيث تم العبور إلى تعريفه والذي قد استخلص على أنه عبارة عن نظام يشمل جميع المعاملات المالية بين المقترضين والمقرضين والوسطاء الماليين عبر جميع المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين والأسواق المالية بأنواعها، ثم هيكل النظام المالي الذي يتكون من المؤسسات المالية وأسواق رؤوس الأموال والأدوات المالية، عبوراً بوظائف النظام المالي والتي تتمثل في تحويل الموارد في الزمان والمكان وتوفير وسائل التعويض والدفع والاشتراك في الموارد وتجزئة الملكية والمخاطرة وتوفير السيولة وتجميع المعلومات ونقلها.

أما في الجزء الثاني، فقد تم تعريف التطور المالي بصفته عبارة عن مؤشر للنمو الاقتصادي يبين مدى تحقيق النمو عن طريق تحرير العمليات في السوق المالي وإلغاء القيود المفروضة على الأنظمة المالية، وتم ذكر أهم مؤشرات قياس التطور المالي التي تتمثل في نسبة السيولة النقدية ($M1/M2$)، وحجم الوساطة المالية ($M2/PIB$) ونسبة الإئتمان للقطاع

الخاص (CP/PIB)، ومعدل أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB)، وتم العبور إلى مشاكل قياس التطور المالي والتي تنحصر في عدم وجود مؤشر واحد لقياس التطور المالي، عدم إمكانية الولوج إلى مختلف الإحصائيات، وعدم إمكانية قياس بعض المؤشرات غير الكمية.

وأخيراً، تم ذكر أهم الفرضيات التي تفسر اتجاه علاقة النمو الاقتصادي بالتطور المالي، حيث توجد 3 فرضيات، الأولى أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، والثانية أن النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي، والثالثة هي علاقة تبادلية. ويتم ذلك عبر قنوات وهي قناة تراكم رأس المال وقناة إجمالي عوامل الإنتاج.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم التطرق لعدد من الدراسات التي كانت تربط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي قسمت بين دراسات عربية ودراسات أجنبية، ومما يلاحظ، أن أغلب الدراسات قد وجدت أن هناك علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مما يؤكد العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما يسعى الطلبة لإثباته واسقاطه على حالة الجزائر في الفصل الموالي.

**الفصل الثاني: دراسة تحليلية
وقياسية لأثر التطور المالي على النمو
الإقتصادي في الجزائر (1980-2018)**

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد التطرق النمو الاقتصادي ثم للتطور المالي، وتبيان العلاقات النظرية بينهما، كان لا بد من اتباع ذلك بدراسة تطبيقية وعلمية حتى تتمكن من معرفة مدى تطابق النظريات مع الواقع، ففي هذا الفصل، سيتم استعراض مختلف الاحصائيات للنمو الاقتصادي ومؤشرات التطور المالي بالأرقام ثم التحليل، ثم سيتم محاولة النمذجة القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2018 حيث يتم توضيح المنهجية وإعطاء النتائج وتحليلها واختبار استقرار النموذج المستخدم على النحو التالي:

المبحث الأول: دراسة مؤشرات قياس التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

المبحث الثاني: نمذجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي باستخدام تقنية ARDL

المبحث الأول: قراءة وتحليل مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018:

سيتم القيام من خلال هذا المبحث بدراسة وتحليل أهم المؤشرات المعتمدة في قياس دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، وتوضح الأشكال الآتية أهم مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018:

المطلب الأول: تحليل النمو الاقتصادي

مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المراحل التي طرأت عليه منذ مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1995) ثم برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)، مروراً ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم صدمة النفط والتمويل غير التقليدي، والتي أثرت في معدل نمو الاقتصادي الجزائري، وفيما يلي عرض لأهم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 03: التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي من 1980 إلى 2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري

Année	TC	Année	TC	Année	TC	Année	TC	Année	TC
1980	0,79%	1987	-0,69%	1994	0,89%	2001	4,61%	2008	2%
1981	2,99%	1988	-1%	1995	3,80%	2002	5,59%	2009	1,59%
1982	6,40%	1989	4,40%	1996	4,09%	2003	7,20%	2010	3,60%
1983	5,40%	1990	0,80%	1997	1,10%	2004	4,30%	2011	2,80%
1984	5,59%	1991	-1,20%	1998	5,09%	2005	5,90%	2012	3,30%
1985	3,70%	1992	1,80%	1999	3,20%	2006	1,70%	2013	2,79%
1986	0,40%	1993	-2,01%	2000	2,20%	2007	3,39%	2014	3,80%
Année	TC								
2015	3,90%								
2016	3,20%								
2017	1,30%								
2018	1,20%								

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2018)، حيث تراوح هذا المعدل بين -2% كأدنى معدل له وهو مسجل عام 1986 و 7.2% كأعلى مستوى وهو مسجل عام 2003، ويعود ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبشكل عام، يرى الاقتصاديون أن هناك علاقة مباشرة بين معدل نمو الناتج المحلي الخام وسعر النفط، وهو الحاصل فعلا، ففي خضم أزمة النفط 1986 كان النمو الاقتصادي سالبا (-2%)، وأيضا سنوات التسعينات حيث سجل نمو سالبا في سنوات 1991، 1993، 1994، وذلك إثر بداية العشرية السوداء والتغيرات السياسية في

الجزائر، ولكن مع ارتفاع سعر البرميل كانت هناك مستويات جد مقبولة منذ سنة 1999 حتى سنة 2014، ورغم حدوث أزمة نفطية في 2014، ولكن الإحصائيات تشير إلى استمرار النمو الاقتصادي الموجب.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الوساطة المالية.

إن عملية دراسة التطور المالي في الجزائر تتطلب تحليل المؤشرات المستعملة في قياس تطور هذا السوق، وذلك من أجل الوقوف على واقعه ومدى تأديته لدوره كمصدر للتمويل، لذا سنقوم في هذا المطلب بدراسة ثلاث مؤشرات رئيسية تستخدم من أجل الحكم على مدى تطور السوق المالي الجزائري وهي كالتالي: نسبة الوساطة المالية، السيولة المالية، ونسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي.

1- مؤشر نسبة الوساطة المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/PIB):

للتحليل المناسب لمؤشر الوساطة المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، سيتم التطرق لتطوره عبر الزمن وتحليل بياناته للوقوف على مدى ارتباطه مع النمو الاقتصادي.

1-1- تطور مؤشر الوساطة المالية خلال الفترة (1980-2018):

يمثل هذا المؤشر، وكما ذكر سابقا، حجم الوساطة المالية والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية نسبة للناتج الداخلي الخام، وهو الشيء الذي يعكس درجة سيولة الاقتصاد، ويستخدم هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات كمقياس للتطور المصرفي، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي الجزائري كونه ينتمي إلى الدول السائرة في طريق النمو لأن نسبة كبيرة من M2 هي خارج الجهاز المصرفي كون أن نسبة كبيرة من المعاملات تتم باستخدام النقد بدلا من الخدمات المصرفية، فيما يمثل الشكل الموالي تطور هذا المؤشر مع الزمن.

الجدول 04: تطور مؤشر M2/PIB خلال الفترة 1980-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

Année	M2	M2/PIB	Année	M2	M2/PIB	Année	M2	M2/PIB
1980	93,538	0,57559367	1987	257,896	0,82472354	1994	723,514	0.4850
1981	109,154	0,57008706	1988	292,963	0,84253286	1995	799,562	0.4016
1982	137,889	0,66435881	1989	308,146	0,73012939	1996	915,058	0.3560
1983	165,926	0,72535322	1990	343,005	0,61713746	1997	1081,518	0.3890
1984	194,718	0,73797071	1991	415,27	0,49173477	1998	1592,461	0.5626
1985	223,86	0,76770337	1992	515,902	0,49217896	1999	1789,35	0.5508
1986	227,017	0,76552431	1993	627,427	0,53810206	2000	2022,534	0.5118
Année	M2	M2/PIB	Année	M2	M2/PIB	Année	M2	M2/PIB
2001	2473,516	0,58398243	2009	7173,052	0,61216051	2015	13704,5	0.8200
2002	2901,532	0,65125401	2010	8280,74	0,69054505	2016	13816,3	0.7888
2003	3354,422	0,6546491	2011	9291,88	0,63994545	2017	14974,6	0.8061
2004	3738,037	0,60789817	2012	11015,1	0,69526605	2018	16636,7	0.8212
2005	4157,585	0,55110417	2013	11941,5	0,71729686			
2006	4933,744	0,5829437	2014	13686,7	0,79441742			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

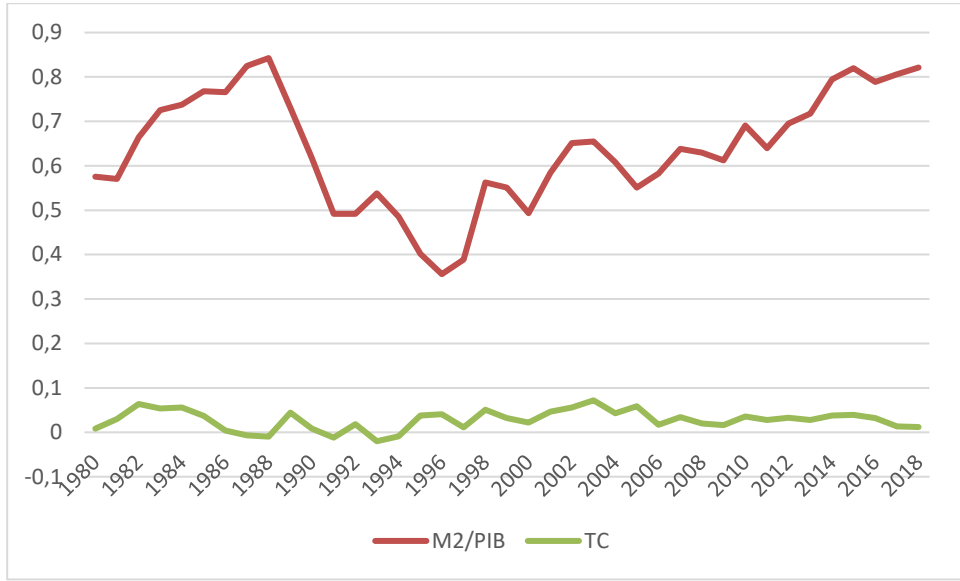
وفقا للجدول أعلاه، فقد بدأت هذه النسبة مرتفعة نسبيا بـ 68% سنة 1980، لتصل إلى الذروة في سنة 1988 بواقع 84%، وذلك للصدمات الهيكلية الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي مست الصادرات النفطية من خلال تدهور أسعار برميل النفط، ثم بدأت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أدنى مستوى لها بـ 36% سنة 1996 وذلك ناتج عن لجوء الجزائر لهيئات التمويل الدولية، وما تبع ذلك من سياسات تقشفية نقدية ومالية صارمة لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية، لتسلك بعدها مسارا إيجابيا نسبيا من ذلك الحين لتصل إلى ذروتها سنة 2014، ويمكن تفسير ذلك لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن ثم بدأت في التناقص إلى غاية سنة 2018 وذلك راجع إلى صدمة النفط وآثارها على الاقتصاد الجزائري.

لم تزد النسب عن 70% في أحسن حالاتها، حيث يفسر وجود نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وهذا هو الحاصل في الشكل أعلاه، وهذا يترجم بتغول القطاع العام على حساب القطاع الخاص وهو شائع في الدول النامية، فتذبذب أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية، قد أثر على ودائع قطاع المحروقات الموجودة في البنوك الجزائرية على شكل ودائع تحت الطلب، والتي تدخل ضمن المجمع النقدي M2، سلبا وإيجابا.

1-2- علاقة مؤشر (M2/PIB) بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

تقدم هذه العلاقة معلومات مهمة حول تطور الخدمات المصرفية في الاقتصاد وتعبئة المدخرات المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، والشكل 03 يوضح تطور (M2/PIB) بالنواتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).

الشكل رقم (01): تطور (M2/PIB) بالنسبة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 و 02.

يتضح في الشكل أعلاه عدم وجود توافق بين كل من التغير في النسبة (M2/PIB) والتغير في معدل النمو الاقتصادي، ففي سنة 1987 قد تطورت هته النسبة دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج الحقيقي، بالعكس فنسبة النمو كانت سالبة، في حين أنه ومن بداية سنة 2001 إلى غاية 2005، حققت الجزائر معدلات نمو اقتصادي موجبة ويعود السبب أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لا يقابلها زيادة متناسبة في (M2/PIB) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2003 أعلى نسبة له وتقدر ب 6.9 % وفي سنة 2005 نسبة 5.1 % ولكن في المقابل بلغت نسبة (M2/PIB) سنة 2003 ب 62.6 %، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض لتصل سنة 2005 إلى 53.8 %.

كما نلاحظ أيضا أنه خلال الفترة 2006-2018 عرف مؤشر (PIB/M2) تطورا مستمرا حيث بلغ نسبة 63 % سنة 2007 و 82 % سنة 2018 وهذا راجع إلى زيادة مقابلات الكتلة النقدية ولكن دون أن تنعكس هذه الزيادة على النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة رغم برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

وبالتالي يمكن القول أنه هناك توافق غير متناسب ولكن ليس لنفس الوتيرة في مستويات الارتفاع والانخفاض بين النسبة (M2/PIB) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن القول أنه ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، نتيجة وجود ضعف في النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال الفائض في المعروض النقدي، ومن جهة أخرى هناك تشدد في توزيع القروض من طرف البنوك.

2- مؤشر نسبة السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2018):

للتحليل المناسب لمؤشر السيولة النقدية، سيتم التطرق لتطوره عبر الزمن وتحليل بياناته للوقوف على مدى ارتباطه مع النمو الاقتصادي.

1-2- تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر (1980-2018):

يمثل الجدول التالي تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر في أعوام الدراسة (1980-2018).

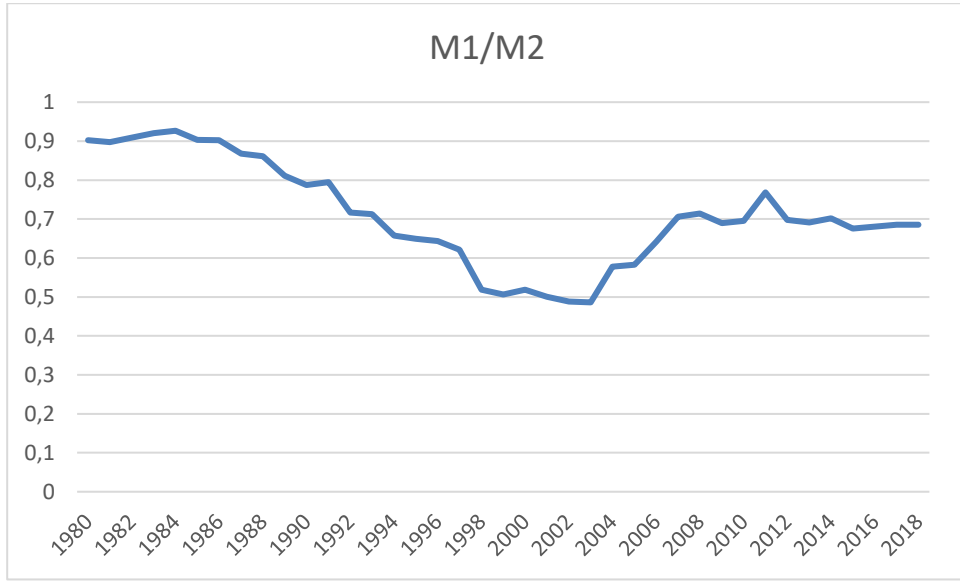
الجدول 05: تطور مؤشر السيولة النقدية في الجزائر (1980-2018)

Année	M1/M2	Année	M1/M2	Année	M1/M2	Année	M1/M2	Année	M1/M2
1980	0,9026	1987	0,8681	1994	0,6576	2001	0,5007	2008	0,7137
1981	0,8970	1988	0,8608	1995	0,6492	2002	0,4881	2009	0,6892
1982	0,9086	1989	0,8113	1996	0,6437	2003	0,4860	2010	0,6951
1983	0,9206	1990	0,7873	1997	0,6209	2004	0,5779	2011	0,7685
1984	0,9266	1991	0,7946	1998	0,5189	2005	0,5824	2012	0,6973
1985	0,9033	1992	0,7166	1999	0,5058	2006	0,6420	2013	0,6908
1986	0,9022	1993	0,7122	2000	0,5182	2007	0,7062	2014	0,7016
Année	M1/M2								
2015	0,6757								
2016	0,6808								
2017	0,6855								
2018	0,6854								

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

يمثل هذا المؤشر، وكما ذكر سابقاً عن مدى تقدم الجهاز المصرفي وتمكنه من تعبئة المدخرات وكلما انخفضت هذه النسبة فهذا يعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية، واستخدام أدوات مالية في تسوية المعاملات غير العملة، وكذا تعكس أهمية الاقتصاد الموازي في الاقتصاد، وكما الملاحظ في هذا الشكل، فإن هذه النسبة مرتفعة جداً حيث وصلت أعلى نسبة لها في عام 1984 حيث بلغت 92 %، ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى أقل نسبة لها في عام 2003 بواقع 48 % فقط، وذلك راجع إلى الطفرة النفطية حيث بدأت المؤسسات في إيداع مدخراتها لدى البنوك الجزائرية، وهذا ما قلص هذه النسبة بشكل كبير، ولكنها تبقى مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول النامية، ثم لتعاود الإرتفاع بشكل متذبذب لتصل إلى 76 % في سنة 2011 ومن ثم تستقر بين 60 و 70 % بين سنوات 2012 و 2018، والشكل الموالي يوضح بتفصيل أكثر.

الشكل 02: مؤشر نسبة السيولة النقدية في الجزائر

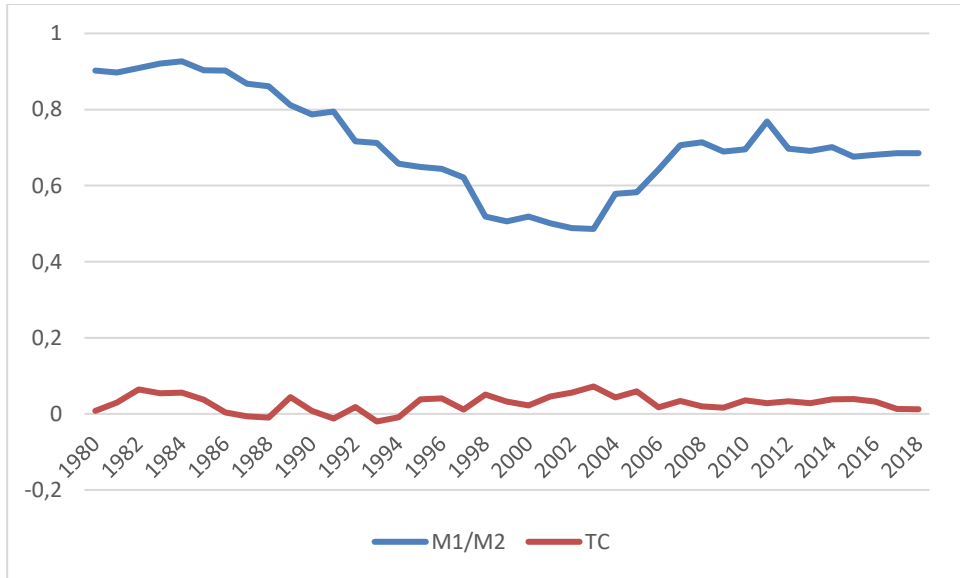


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

ويلاحظ أن هذا المؤشر قيمه مرتفعة جدا، وهذا ما يعكس وجود نظام مصرفي ضعيف وغير متنوع، كما أن درجة تمكنه من تعبئة المدخرات واستخدام الأدوات المالية ضعيفة جدا، وأيضا يعكس أهمية القطاع الموازي في الاقتصاد الجزائري حيث أن كمية النقد المتداولة بين الجمهور كبيرة جدا وعدم ثقة هذا الأخير بالبنوك والمشتقات المالية وتفضيل العملة كبدائل لها ومن الشكل والتحليل أعلاه، نستنتج عدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري وكذا وجود تسربات نقدية كبيرة إلى خارجه.

2-2- علاقة مؤشر السيولة النقدية بالنمو الاقتصادي:

الشكل 03: تطور M1/M2 بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 و 02.

يتضح في الشكل أعلاه وجود توافق بين كل من التغيير في النسبة (M1/M2) والتغيير في معدل النمو الاقتصادي، فقد بدأت هذه النسبة مرتفعة أصلا بواقع 90% في عام 1980 وهو ما يعكس هشاشة وعدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري،

وشيء منطقي أن يكون النمو ضعيفا لانخفاض سعر النفط في تلك الفترة، بينما تتضاءل هذه النسبة شيئا فشيئا وخصوصا بعد الإصلاحات المصرفية التي أُعدت سنة 1986 و 1988 و 1990 تواليها، والتي رفعت من مدى كفاءة وجودة النظام المصرفي الجزائري ولو نسبيا لتتخفف منه النسبة إلى 78% نهاية سنة 1990 ويحقق النمو الاقتصادي 4.4% نمو، وتتطور الإصلاحات وجهود العصرية من طرف السلطات المصرفية الجزائرية لتصل هذه النسبة إلى أدنى قيمة لها سنة 2003 بواقع 48%، بينما النمو الاقتصادي كان متأرجحا في سنوات التسعينات حيث كان سالبا في سنة 1994 ولكن بعد الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح الصندوق الدولي بدأ النمو يتحسن تدريجيا إلى أن وصل إلى 5.9% سنة 1998، وبعدها تحدث طفرة النفط وارتفاع أسعار البترول التي ستؤثر على النمو الاقتصادي إيجابا بغض النظر عن تطور النظام المصرفي.

ولكن وبعد سنة 2003 تبدأ النسبة في الارتفاع مجددا وذلك بسبب ظهور ثغرات في قانون النقد والقرض وكذا أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي الجزائري، لتختفي ثقة الجمهور بالبنوك بلا رجعة وتصل إلى أكبر قيمة لها وهي 76% في سنة 2011 في عز ارتفاع سعر النفط، وهذا ما يؤكد أن هناك عوامل خارجية تؤثر على النموذج أكثر مما تؤثر عليه العوامل الداخلية.

3- تطور مؤشر (QM/PIB) في الجزائر خلال الفترة (1980-2018):

للتحليل المناسب لمؤشر (QM/PIB)، سيتم التطرق لتطوره عبر الزمن وتحليل بياناته للوقوف على مدى ارتباطه مع النمو الاقتصادي.

3-1 مؤشر نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB):

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الوساطة المالية على جذب المدخرات طويلة الأجل، أي تعبئة الادخار النقدي وبالتالي منح قروض طويلة الأجل.

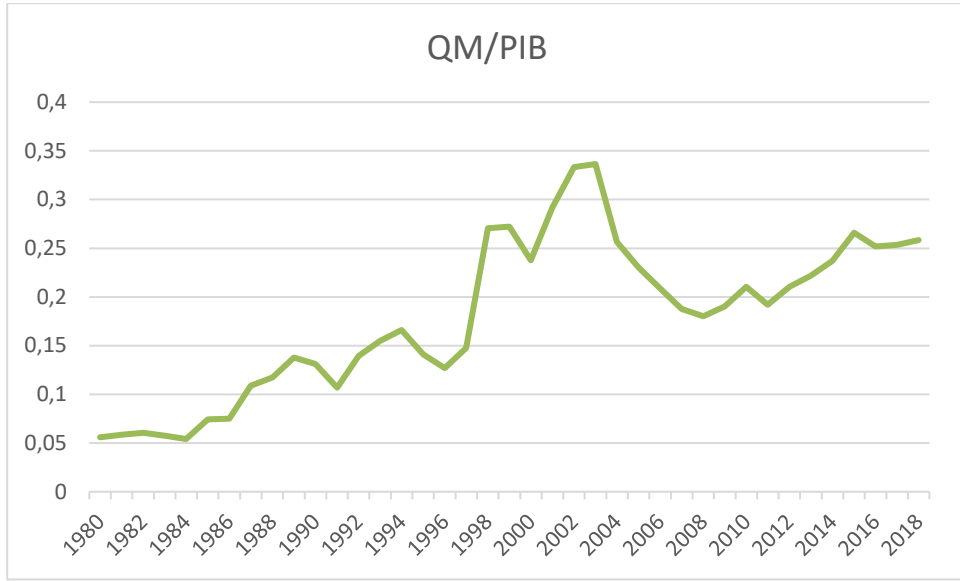
الجدول 4: تطور مؤشر (QM/PIB) في الجزائر (1980-2018)

Année	QM/PIB	Année	QM/PIB	Année	QM/PIB	Année	QM/PIB	Année	QM/PIB	Année	QM/PIB
1980	0.0560	1987	0.1086	1994	0.1660	2001	0.2915	2008	0.1802	2015	0.2658
1981	0.5866	1988	0.1172	1995	0.14088	2002	0.3333	2009	0.1902	2016	0.2517
1982	0.0606	1989	0.1377	1996	0.1263	2003	0.3364	2010	0.2105	2017	0.2534
1983	0.0575	1990	0.1312	1997	0.1474	2004	0.2565	2011	0.1919	2018	0.2582
1984	0.0541	1991	0.1068	1998	0.2706	2005	0.2301	2012	0.2104		
1985	0.0741	1992	0.1394	1999	0.2722	2006	0.2086	2013	0.2217		
1986	0.0748	1993	0.1548	2000	0.2377	2007	0.1875	2014	0.2370		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مكانة الاعتماد على أشباه النقود في الاقتصاد الجزائري ضئيلة نسبيا، خاصة خلال الفترات الأولى للدراسة، حيث سجل أقل نسبة له سنة 1984 بواقع 5% فقط، بينما يتجه تصاعديا منذ ذلك الحين إلى أن يصل إلى مستويات عالية نسبيا بعد ذلك، والشكل أدناه يوضح أكثر التفاصيل.

الشكل 03: نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الخام



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 و 03.

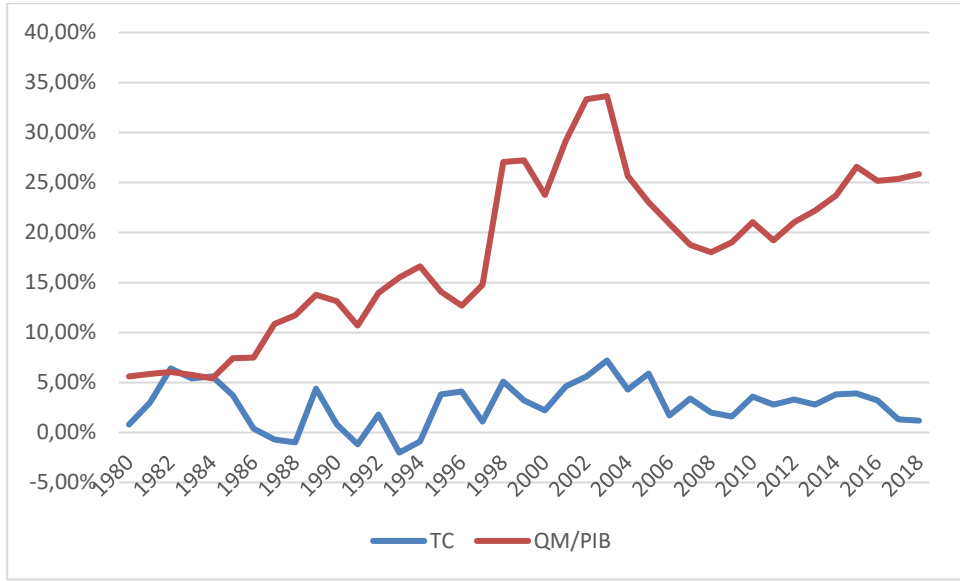
يمثل هذا المؤشر قدرة جلب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل حيث نسبة كبيرة من هذا المؤشر تعكس مدى التزام البنوك على تمويل عملية التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس، ويلاحظ في الشكل أعلاه أن هذه النسبة ضعيفة جدا، فقد كانت تبلغ فقط من 5 إلى 10% في أحسن أحوالها في سنوات الثمانينيات، لترتفع في التسعينات وذلك بسبب التغييرات الهيكلية التي أصدرتها الدولة الجزائرية وانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وكذا إصدار قانون النقد والقرض الذي أعاد هيكله القطاع المصرفي، لتواصل الارتفاع لتصل إلى الذروة سنة 2003، وذلك بسبب الطفرة النفطية وحتى 2018 لم تتحقق نسبة أعلى من ذلك ، ولكنها ترجع في الهبوط بعد ذلك بسبب الأزمة المالية لبنك الخليفة واختفاء ثقة المتعاملين في البنوك بسبب إفلاس الأخير، وكذا توجه العائلات الى المدخرات العينية وخاصة العقارات، وأيضا قلة الثقافة المصرفية بالزيادة الى التسرب النقدي وعدم التعامل مع القطاع المصرفي.

وإجمالا لم تزد النسبة عن 35% في أحسن حالاتها. وهذا ما يعكس ضعف جلب المدخرات للبنوك، وهذا ما يعكس عدم وجود تطور مالي في البنوك الجزائرية وهذا ما يعرقل عملية التنمية والنمو الاقتصادي حسب فرضية الهيكله المالية.

3-2- علاقة مؤشر (QM/PIB) على النمو الاقتصادي.

يمثل الشكل الموالي تطورات المؤشر (QM/PIB) مع التغير في النمو الاقتصادي.

الشكل 04: تطور مؤشر (QM/PIB) على النمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 و 03.

يُلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك شبه تطابق بين التغير في مؤشر (QM/PIB)، حيث بدأ معاً بنسبة ضئيلة ومن ثم بلوغ الذروة للإثنين عام 2003، مما يترجم أن هناك علاقة طردية بين المؤشرين.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية نموذج العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-

2018 في الجزائر باستخدام نموذج ARDL

ستتم محاولة النمذجة القياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2015 حيث

يتم توضيح المنهجية وإعطاء النتائج وتحليلها واختبار استقرار النموذج المستخدم وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بمنهجية ARDL

1- تقديم النموذج:

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظراً لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات: كلها مستقرة عند المستوى، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.¹ نماذج ARDL هي نماذج سلاسل زمنية خطية يرتبط فيها كل من المتغيرات التابعة والمستقلة ليس فقط بشكل مترام، ولكن عبر القيم التاريخية (المتباطئة) أيضاً. على وجه الخصوص، إذا كان yt هو المتغير التابع و $1x, \dots, xk$ هي المتغيرات التوضيحية، يتم إعطاء نموذج ARDL العام $(q, q1, q2, \dots, qk)$ بواسطة:

¹ جلولي نسيمة، مفران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي: دراسة تطبيقية على برمجية Eviews 10، الملتقى الوطني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2019، ص2.

$$y_t = a + \sum_{i=1}^p Y_i Y_{t-1} + \sum_{j=0}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} x_{j,t-i+\epsilon_t}$$

حيث:

t هي الابتكارات المعتادة ، a0 مصطلح ثابت ، و a1 ، i ، j ، l هي على التوالي المعاملات المرتبطة بالاتجاه الخطي ، وتأخر yt ، وتأخرات xj k regressors ، j = 1 ل t ، k ... ك. بدلاً من ذلك ، دع L تشير إلى عامل التأخير المعتاد وحدد ψ (L) و β (L) على أنها كثيرات حدود التأخر.

$$\psi(L) = 1 - \sum_{i=1}^p \psi_i L^i \quad \text{و} \quad \beta_i(L) = \sum_{j=\Delta}^{o_{11}} B_{ji} L^j$$

ويمكن أيضًا كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$\psi(L)y_t = a_0 + a_1 t + \sum_{i=1}^k \beta_i(L)x_{j_t} + \epsilon_t$$

على الرغم من استخدام نماذج ARDL في الاقتصاد القياسي لعقود من الزمن، إلا أنها اكتسبت شعبية في السنوات الأخيرة كطريقة لفحص علاقات التكامل المشترك. مساهمتان أساسيتان في هذا الصدد هما (Pesaran and Shin (1998) ، PS (1998) و (Pesaran و Shin and Smith (2001) ، PSS (2001). على وجه الخصوص، يجادلون بأن نماذج ARDL مفيدة بشكل خاص في قدرتها على التعامل مع التكامل المشترك مع القوة الكامنة في الخطأ في تحديد أوامر التكامل للمتغيرات ذات الصلة. في هذا الصدد، لدينا ثلاث حالات:

1- جميع المتغيرات ليست مدمجة - أوامر التكامل الكسرية ممكنة من حيث المبدأ أيضًا. هنا يمكن للمرء استخدام تقنيات المربعات الصغرى المألوفة لتقدير وتفسير المعادلة (1) في المستويات عندما تكون d = 0 وفي الاختلافات المناسبة عندما تكون d > 0.

2- جميع المتغيرات من الدرجة (1) ومدمجة معًا. هنا يمكن استخدام المربعات الصغرى لتقدير علاقة التكامل المشترك (طويلة المدى) عن طريق تراجع yt على xj ، j = 1 ل t ، k ... في المستويات ؛ و / أو استخدم المربع الصغرى لتقدير سرعة تعديل ديناميكيات المدى القصير لعلاقة التكامل المشترك عن طريق التراجع عن نموذج تصحيح الخطأ المناسب (ECM).

3- بعض المتغيرات من الدرجة (0)، والبعض الآخر من الدرجة (1)، ومن بين المتغيرات الأخيرة، بعضها مدمج معًا.

2- شروط استخدام تقنية ARDL:

تستخدم هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلاً عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، و قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب Pesaran أو الخاصة ب Narayan .

3- مرتكزات استخدام تقنية ARDL:

حيث يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة ب Narayan إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 إلى 80 مشاهدة. وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل المشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل ومعامل سرعة التعديل، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها AIC و SC، ويشار إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب (ARDL p, q, -q) حيث p تشير إلى فترات إبطاء المتغير التابع، و q تشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة.

4- مزايا استخدام تقنية ARDL:

- يمكن استخدامها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1)
- يمكن تطبيقها حتى في السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغير.
- تقدير العلاقة على المدى القصير والعلاقة على المدى الطويل يكون بشكل آني (في نفس النموذج).
- تأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع وفترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يُفسَّر بقيمة السابقة وبالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة.¹

5- خطوات استخدام تقنية ARDL:

لتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية:

- تحليل الاستقرارية.
- تحديد درجة إبطاء النموذج.
- تحليل التكامل المشترك.
- تحديد معاملات الأجل الطويل.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات

النموذج) الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة (والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM

¹ حوشين يوسف، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، مداخلة حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2016، ص 4.

5-1- دراسة الاستقرارية:

كما سبق وذكر، أن منهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى ($I(0)$ أو عند الفرق الأول ($I(1)$ ، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة وأشهرها ADF و PP.

5-2- تحديد درجة إبطاء النموذج:

حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لا بد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC(AIC) و SCHWARTZ(SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين.

5-3- تحليل التكامل المشترك:

بعد التأكد من درجة استقراره متغيرات البحث، سيتم إجراء اختبار الحدود حيث أن معاملات المتغيرات المتخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحدة تختلف معنويا عن الصفر (بمعنى وجود تكامل مشترك) بعد مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة العظمى (القيم عند $I(1)$)، في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ومع القيم الحرجة الدنيا (القيم عند $I(0)$) في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى.¹

5-4- تحديد معاملات الأجل الطويل والقصير:

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، يتم القيام بتقدير معاملات الطويلة والقصير الأمد.

5-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل.

5-6- تشخيص النموذج:

وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

6-1-5- اختبار Breusch-Godfrey:

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالتالي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي.
- تقدير المعادلة الوسطية التالية:

¹ رضا حمزة بوجانة وآخرون، محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة (1970-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 102.

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1} + \dots + \beta_{kx_{tk}} P_1 \varepsilon_{t-1} + p_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + p_p \varepsilon_{t-p} + \mu t$$

مع العلم أننا سنفقد p باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة \mathbb{R}^2

$$H_0: p_1 = p_2 = \dots = p_p = 0$$

نختبر فرضية استقلالية الأخطاء H_0 نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: p_1 = p_2 = \dots = p_p = 0$ إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $\mathbb{R}^2 \times (n - p)$ والتي تتبع

التوزيع χ^2 بدرجة حرية p ، فإذا تحصلنا على قيمة LM أكبر من $\chi^2(p)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ¹

6-5-2- اختبار Breusch-Pagan-Godfrey:

وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على كشف مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity، وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch Pagan-Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ،

$$H_0 = a_1 = a_2 = \dots = a_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $\chi^2_{p,a}$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

7- اختبار Ramsey RESET:

ويعد هذا الاختبار من بين اختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء مواصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين u و X) ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم

¹ Breusch, T, **Testing For Autocorrelation In Dynamic Linear Models**, Australian Economy Papers, vol17, 1978.

والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل من الجدولة وإذا كان العكس فنرفض H_0 ونقبل بفرض البديل أي "الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد"¹.

8- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة «Cumulative Sum of Recursive Residual» ؛

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة «Cumulative Sum of Squares of Residuals» ؛

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة.²

المطلب الثاني: دراسة قياسية لتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف الاختبارات التي تمكن من معرفة مدى ملائمة النموذج، وللتمكن من ذلك، سيتم أخذ مؤشر حجم الوساطة المالية (M2/PIB)

1-1- صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضع التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما يهدف هذا النموذج لقياس ومعرفة مدى العلاقة بين مؤشر حجم الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، وقد تضمنت هذه الدراسة متغيرات استنادا على ما تقوله النظرية الاقتصادية من جهة كمحددات النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى تم الاستعانة بالأدبيات الاقتصادية، والتي تناولت موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبهدف قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، يستخدم الطالبان بيانات سنوية للمتغير وهي كالآتي:

¹ عماد الدين أحمد المصباح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحني ارمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد 1، 2013، ص 50.

² مجدي الشوربيجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 6، 2007، ص 163.

الجدول رقم 07: صفة وتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

نوع المتغير	الرمز	التعريف	المصادر
متغير تابع	PIBP	وهو معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي + التقارير السنوية لبنك الجزائر
متغير مستقل	DF	ويعبر عن مؤشر للتطور المصرفي، وهو عبارة عن مجموع البيانات السنوية للمؤشر التالي: M2/PIB - 1 : وتشير إلى حجم الوساطة المالية.	بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر + تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

المصدر: من إعداد الطالبين.

وقد تم اشتقاق نموذج الدراسة كما يلي:

$$PIB = f (M2/PIB)$$

1-2- الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج:

يتبين لنا من خلال الجدول أدناه أهم الخصائص الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980 إلى 2018 لـ 39 مشاهدة، وهذه المتغيرات كما هي متبينة لنا في الجدول أدناه تتمثل في أعلى وأدنى قيمة لكل متغير إضافة إلى ذلك الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والالتواء والتفلطح.

جدول رقم (08): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

M2/PIB	PIBP	
0.637637	0.652523	Mean
0.638431	1.104570	Median
0.842533	5.840905	Maximum
0.356054	-4.250987	Minimum
0.128060	2.401027	Std. Dev.
-0.254573	-0.299561	Skewness
2.348941	2.620180	Kurtosis
	0.817718	Jarque-Bera
1.110050	0.664408	Probability
0.574058	25.44838	Sum
24.86786	219.0673	Sum Sq. Dev.
39	39	Observations

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2- تقدير النموذج الرياضي:

2-1- اختبار الاستقرارية:

تعد دراسة استقراريه السلاسل الزمنية خطوة أولية، لابد التطرق إليها قبل تطبيق منهجية، ARDL ولقد تمت دراسة

استقرارية السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller

(ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون -test Perron

Philip وذلك من أجل التأكد من درجة استقراريه السلاسل الزمنية.

جدول رقم (09): نتائج اختبار الاستقرار:

النتيجة	اختبار ADF		اختبار PP		المتغيرات	الفروقات
	بقاطع واتجاه زمني	بقاطع	بقاطع واتجاه زمني	بقاطع		
غير مستقرة	0.0705	0.0160*	0.0547	0.0126*	PIBP	عند المستوى
غير مستقرة	0.8691	0.3513	0.7944	0.5395	M2/PIB	
مستقرة	0.0001*	0*	0*	0*	PIBP	عند الفرق
مستقرة	0.0048*	0.0008*	0.0082*	0.0012*	M2/PIB	الأول

*: معنوية عند 5%

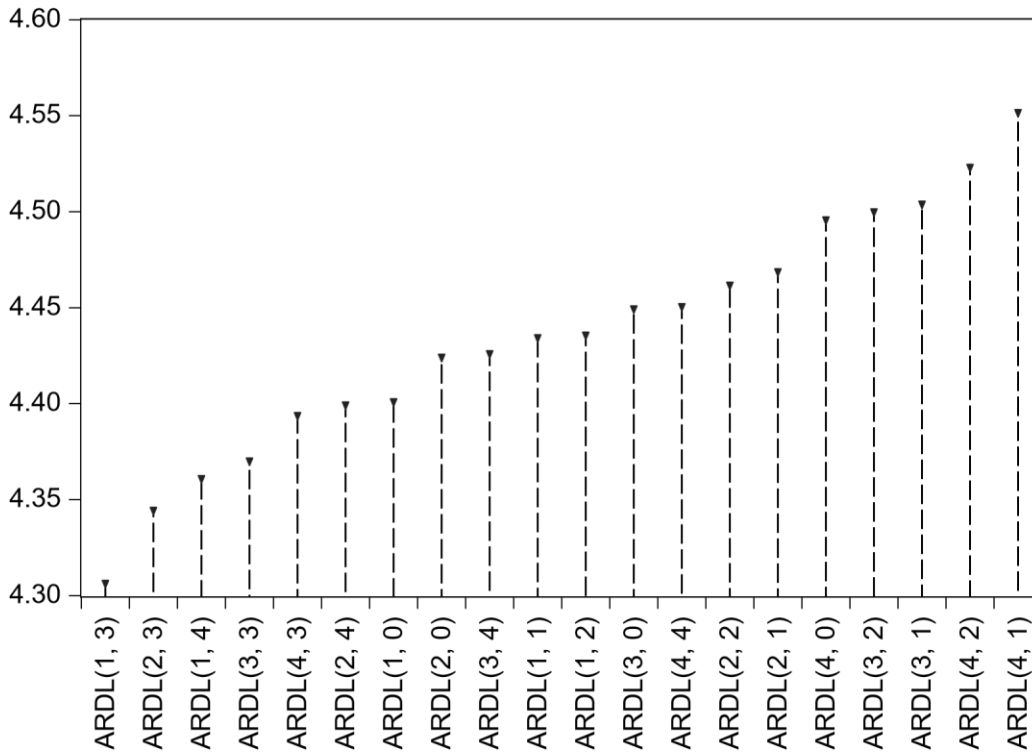
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تشير نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليس بيرون (PP) المبينة في الجدول أعلاه إلى أن متغيري النموذج غير مستقرين عند المستوى، بينما الإثنان هما متغيران عند الفرق الأول وفي الاختبارين، مما يسمح باتخاذ نموذج ARDL كمنهجية للعمل بها.

2-2- تحديد درجة الإبطاء الموزع لنموذج ARDL:

بالاعتماد على خاصية الاختيار الأتوماتيكي في برنامج EViews 10، بعد وضع الحد الأقصى للتأخيرات مع مراعاة الحفاظ على أقصى عدد من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقاً لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية (1,3) ARDL (أنظر الشكل 06)

الشكل (06): قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2-3- نتائج اختبار الحدود (bounds test):

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الحدود

عدد المتغيرات	قيمة الاحصائية	إحصائية الاختبار
2	6.97	إحصائية فيشر
القيم الحرجة للاختبار		
الحد 1	الحد 0	مستوى المعنوية
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

2-4- تقدير نموذج الخطأ للانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL error correction model:

بعد التأكد من عدم وجود استقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات من الدرجة الثانية، كما بينت كذلك نتائج اختبار الحدود، على وجود علاقة طويلة الأجل بي المتغيرات، تم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع "ARDL" والتي يمكن صياغتها رياضياً كالآتي:

$$PIBP = a_0 \sum_{i=1}^m a_1 i M2/PIB t - i$$

2-4-1 نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل:

بتطبيق منهجية ARDL وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews 10، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد

الطويل موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (11): معاملات تقدير ARDL في الأمد الطويل

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
M2/PIB	-10.711	4.88	-2.1930	0.0362*

*معنوية عند 5%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

من خلال جدول تقدير المعاملات طويلة الأجل تشير النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي ومؤشر حجم الوساطة المالية، حيث كل زيادة بوحدة واحدة من هذا المؤشر تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 10 وحدات، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية لماكينون عن أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية، بينما انخفاضها يفسر على دور ضعيف للوساطة المالية، وهو الحاصل في الجزائر.

2-4-2 نتائج تقدير معاملات ARDL في المدى القصير:

سيتم تلخيص نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): معاملات تقدير ARDL في المدى القصير

العلاقة قصيرة الأجل:

المتغيرات المفسرة	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
D(M2/PIB)	3.0182	5.2895	0.5706	0.5725
D(M2/PIB(-1))	5.9044	5.3733	1.0988	0.2806
D(M2/PIB(-2))	14.5245	5.5498	2.6170	0.0138
CointEq(-1)	-0.6172	0.1306	-4.7231	0.0001
$R^2=41.88\%$		Prob (0.000) F=183.65		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن المتغير المستقل يفسر ما مقداره 41.88% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومنه النمو الاقتصادي، ويفسر هذا على أن هناك متغيرات أخرى ذات قدرة تفسيرية أعلى، في حين بلغت قيمة اختبار F معنوية معامل التحديد إلى 183.65، وهي معنوية عند مستوى الدلالة وهو ما تؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار F حيث وصلت إلى 0.000%، وهي أقل تماما من 5%، مما يعني أنه لا يعاني من مشكلة الانحدار الزائف.

بينما معامل الارجاع يشير احتمالته إلى 0.0001% وهو أقل من 5%، وبالتالي فهي قيمة معنوية إحصائية، بينما قيمة المعلمة جاءت بالسالب، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل

الطويل، وتشير إلى أم مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأمد القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بسالب 61% سنويا. أما عن تأثير متغير حجم الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، فهي معنوية بعد فترة الإبطاء الثانية، حيث الاحتمالية كانت 0.0138، أي أقل من 5%، وكل زيادة بوحدة واحدة في هذا المؤشر، يعني زيادة النمو الاقتصادي ب14 وحدة في الأمد القصير ..

2-5- تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة:

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج. فكانت نتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

جدول رقم (12): نتائج اختبارات فحص النموذج:

Ramsey's reset test :	Heteroscedasticity	Breusch-Godfrey
Test: Breusch-Pagan-	Serial Correlation LM	Test:
Godfrey		

F=0.8884 (0.1350)	Prob.Chi-square (28) =1.2611	F=0.4829
----------------------	---------------------------------	----------

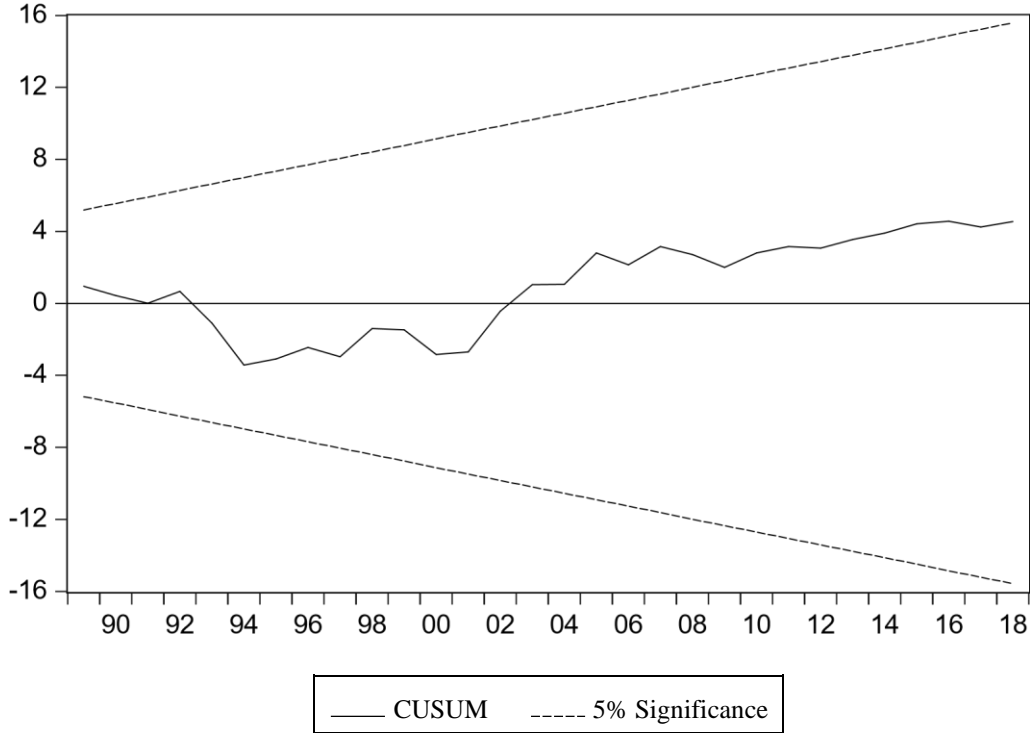
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**.

بعد تقدير نموذج ARDL تشير النتائج الاختبارية الإحصائية الموضحة في الجدول (12) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ، وما يؤكد لنا هذه النتيجة اختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار BreuschGodfrey، وتشير قيمة احتمال احصائية (F) إلى 0.4829 وهي أكبر من 5%، و بالتالي نقبل فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء Heteroscedasticity، بالاستعانة باختبار BreuschGodfrey-Pagan والذي أظهرت نتائجه ثبات فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تشير قيمة احتمال (square-Chi 12) إلى 1.2611 وهي أكبر من 5%، و بالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء. وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار Ramsey Reset ، فقد تبين لنا ملائمة الشكل الدالي للنموذج حيث بلغت قيمة إحصائية F=0.8884، وهو ما تؤكد القيمة الاحتمالية لـ F حيث وصلت إلى 0.135 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة "لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد" وعليه قد أظهرت النتائج على العموم أن النموذج خالي من المشكلات القياسية.

-6-2 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

من خلال الشكل التالي يتبين لنا نتائج الاختبار CUSUM أنه مستقر خلال الفترة 1980-2018، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبار معبرا عنها بالخط المنعرج، داخل الحدود الحرجة والمعبر عنها بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل (13): نتائج اختبار CUSUM.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

خلاصة الفصل الثاني:

تم التطرق في هذا الفصل إلى نوعين من الدراسة، دراسة تحليلية ثم دراسة قياسية. أما الدراسة التحليلية فقد تم فيها أولاً تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، حيث وُجد أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بعدة محطات والتي جعلته غير مستقر، بدأ بسنوات الثمانينات والتي كان فيها في حالة غير صحية، ثم الأزمات التي حلت بالاقتصاد الجزائري سنوات التسعينات والتي جعلت النمو الاقتصادي يترنح بين السالب والموجب، حتى ارتفاع أسعار النفط في نهاية هذا العقد ليتخلص النمو الاقتصادي من عقدة الانكماش، ويقفز إلى عتبة النمو وذلك منذ فترة 1998 إلى 2014 أين كانت صدمة النفط، إلا أن التعافي جاء مبكراً ولكنه غير كامل بعد هذه السنوات.

ثم تم تحليل مختلف مؤشرات التطور المالي بدءاً بمؤشر حجم الوساطة المالية، حيث لم تزد نسبته عن 70% في أحسن الحالات، وهذا ما يؤشر على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من كبح مالي، وتغول للقطاع العام على حساب الخاص. ويؤثر هذا المؤشر بتوافق غير متناسب على النمو الاقتصادي، ويفسر هذا إلى أنه لا يوجد استقرار نقدي في الكتلة النقدية المعروضة من طرف البنك المركزي، نتيجة ضعف الجهاز المصرفي، وذلك من خلال الفائض في المعروض النقدي من جهة، والتشدد من طرف البنوك في توزيع القروض من جهة أخرى.

وتم التطرق أيضاً إلى مؤشر نسبة السيولة النقدية، حيث تم إيجاد أن هناك قيمة مرتفعة من هذا المؤشر، مما يعكس وجود نظام مصرفي ضعيف وغير متنوع، كما أن درجة تمكنه من تعبئة المدخرات واستخدام الأدوات المالية ضعيف جداً، كما أن كمية النقد المتداول بين الجمهور كبيرة جداً جراء عدم ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وتفضيل العملة على بدائلها، مما يفسر أهمية الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري، مما يدعي الاستنتاج بعدم كفاءة النظام المصرفي وكذا وجود تسريبات نقدية كبيرة إلى خارجه.

ثم تم تحليل مؤشر نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، المؤشر الذي يقيس قدرة الوساطة المالية على جذب المدخرات طويلة الأجل ومنحها، ويلاحظ من خلال الدراسة أن مكانة الاعتماد على أشباه النقود في الجهاز المصرفي الجزائري ضئيلة جداً حيث لم تزد عن نسبة 35% وهذا راجع إلى عديد الأسباب منها عدم ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، قلة الثقافة المصرفية، وكذا توجه العائلات إلى المدخرات العينية وخاصة العقارات بدلا من القطاع المصرفي.

أما الدراسة القياسية فقد تم أخذ مؤشر حجم الوساطة المالية وحده لتفادي المشاكل القياسية وضمان الارتباط بالنموذج، وقد تم استنتاج أن هناك علاقة معنوية قصيرة الأجل بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي، حيث زيادة واحدة له تؤدي إلى زيادة ب 14 وحدة في الأمد القصير، بينما في الأجل الطويل تؤدي زيادة واحدة في هذا المؤشر إلى تراجع للنمو الاقتصادي ب 10 وحدات كاملة، مما يفسر ضعف الجهاز المصرفي الجزائري، التحليل الذي كان في المبحث الذي قبله.



خاتمة

خاتمة عامة:

يعتبر تحسّن المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات مطلباً ضرورياً، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسّن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو. وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانيات المتاحة والتي تعتبر مصادراً للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل، وقد تطرق العديد من الاقتصاديين وفق انتماءاتهم الفكرية إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو الدور الذي يقوم به تطور القطاع المالي في التغيير على معدل النمو الاقتصادي؟ وقد استدعت الإجابة على هذا السؤال قيام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة 1980 إلى 2018، لتأتي هذه الدراسة وباستخدام أساليب الإقتصاد القياسي الحديث وتؤكد صدق مختلف الدراسات والأدبيات النظرية والتطبيقية بوجود تأثير كبير بين المتغيرين، نتيجة لذلك، تم الوصول إلى النتائج التالية:

1- النتائج العامة للدراسة:

يمكن تقسيمها إلى:

أ- النتائج النظرية:

من خلال الدراسة النظرية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر اقتصادي هو الناتج المحلي الخام.
- تختلف محددات النمو الاقتصادي باختلاف الفرضيات المفسرة له.
- يعتبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من أكثر محددات النمو الاقتصادي تأثيراً.
- يتمثل التطور المالي في مجموع السياسات التي تحسن من أداء البنوك.
- تؤكد الدراسات التجريبية على وجود علاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي.

ب- النتائج التطبيقية:

من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، تم التوصل إلى الآتي:

- إن تطور مؤشرات الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ($M2/PIB$) و (QM/PIB) لا يرجع إلى كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بل يعود إلى عوامل خارجية كتطور مقابلات الكتلة النقدية بفضل تحسّن احتياطات الصرف من جهة وتضخم الانفاق العمومي سنوات (1999-2013) من خلال البرامج الاقتصادية المسطرة. ولكن تبقى الإصلاحات المصرفية التي أُخِدَّت، كان لها أثر إيجابي نسبياً على مؤشرات التطور المالي.
- يلاحظ من خلال المؤشر ($M1/M2$) أن الجهاز المصرفي الجزائري غير متنوع درجة تمكنه من جذب المدخرات واستخدام الأدوات المالية فيه ضعيفة جداً، إضافة إلى عدم ثقة الجمهور بالبنوك وتفضيل العملة كبديل لها ووجود تسرب نقدي كبير في الاقتصاد، مما يعكس أهمية الاقتصاد الأسود في الاقتصاد الجزائري.

- يبقى الجهاز المصرفي الجزائري ضعيفا ولا يؤدي الغرض المنوط به قياسا لحجم الاقتصاد ككل.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر حجم الوساطة المالية ($M2/PIB$) مع النمو الاقتصادي، بينما الدراسة القياسية تجد أنه يؤثر معنويا في النموذج حيث زيادة واحدة لمؤشر حجم الوساطة المالية تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 10 وحدات.
- لا وجود لعلاقة بين مؤشري (QM/PIB) ومؤشر السيولة المالية ($M1/M2$) والنمو الاقتصادي.

2- إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى:

"يؤثر مؤشر نسبة حجم الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، فقد تم إثبات صحتها، لأنه وفقا للنتائج القياسية، فإن مؤشر حجم الوساطة المالية ($M2/PIB$) ذو دلالة معنوية واحصائية، مما يعني أنه يوجد له تأثير على النمو الاقتصادي، فأى زيادة واحدة في هذا المؤشر يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 10 وحدات.

بالنسبة للفرضية الثانية:

"يؤثر مؤشر السيولة النقدية ($M1/M2$) على النمو الاقتصادي في الجزائر"، فقد تم إثبات خطئها، لأنه وفقا للنتائج القياسية، فإن مؤشر حجم الوساطة المالية ($M1/M2$) ليس ذو دلالة معنوية واحصائية، مما يعني أنه لا يوجد له تأثير على النمو الاقتصادي.

بالنسبة للفرضية الثالثة:

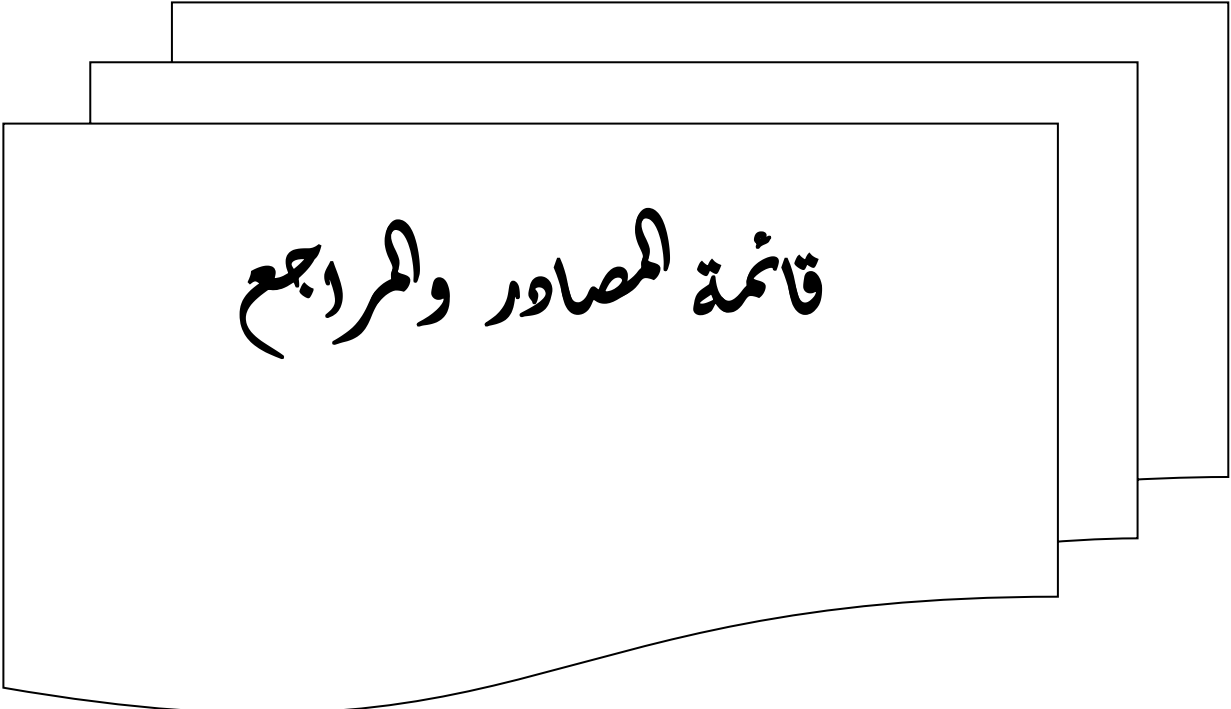
يؤثر مؤشر نسبة أشباه النقود على الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB) على النمو الاقتصادي في الجزائر" فقد تم إثبات خطئها، لأنه وفقا للنتائج القياسية، فإن مؤشر نسبة أشباه النقود على الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB) لا يؤثر معنويا وهو غير ذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

3- التوصيات:

وبناء على كل ما ذكر يمكن أن نخرج ببعض التوصيات التي تخص الجزائر في إطار تطوير النظام المالي لنمو اقتصادي كبير

ومستدام:

- تنويع القطاع المصرفي.
- تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
- استرجاع الثقة للنظام المصرفي عامة.
- اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية



قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

- 1- بجلول لطيفة، عواطف مطرف، شافي شاوي، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي الجزء الأول"، (عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، ألفا للوثائق، 2021).
- 2- سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، (مصر، مكتبة أم القرى، 2001).
- 3- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، (الأردن، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012).
- 4- محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1993.

2-1- الرسائل والأطروحات:

- 1- لمزودة رياض، "دراسة تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف -1-، السنة الجامعية 2017-2018).
- 2- غزوي سليمة، "أثر التحرير المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2017/2018).
- 3- ساسي محمد الأمين، "المقاولاتية والنمو الاقتصادي - دراسة مقارنة-"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2019-2020).
- 4- ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر -3-، السنة الجامعية 2014-2015).
- 5- عادل زقير، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، السنة الجامعية 2014-2015).
- 6- نسيم سابق، "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر -، السنة الجامعية 2015-2016).
- 7- الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2018).
- 8- وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010 (أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر -3-، السنة الجامعية 2013-2014).

3-1- المقالات والأبحاث الدورية:

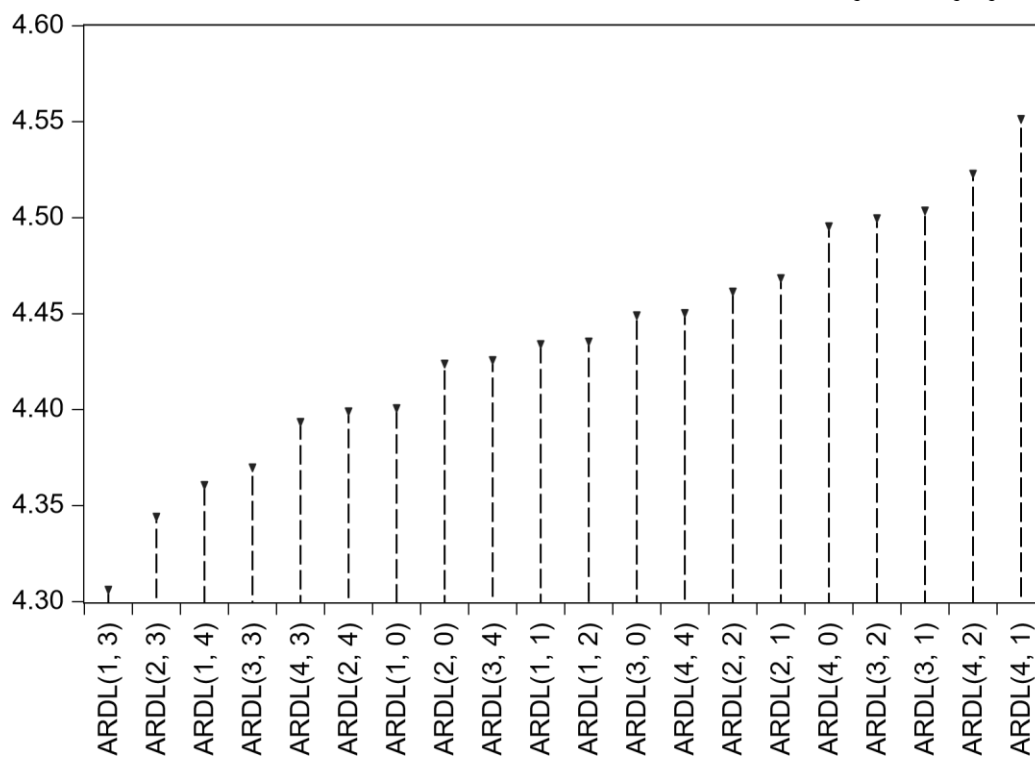
- 1- فضيلة ملواح، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد، 19 (جوان 2020).
- 2- مليك محمودي، يوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، (السنة السابعة، 2016).

- 3- عبد المهدي رحيم حمزة، "استراتيجية أقطاب النمو ودورها في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 47، (جوان 2020).
 - 4- العربي نعيمة، أهمية الوساطة المالية ودورها في البورصة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2007.
 - 5- كبير مولود، "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021.
 - 6- صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000، ص6.
 - 7- محفوظ جبار، عمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 3، 2008.
 - 8- تكواشت رانية، دور النظام المالي ونظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي، مجلة إيكوفانين، المجلد 2، العدد 02، 2020.
 - 9- أحمد أمير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02.
 - 10- يحيى بن يحيى، طلحاوي فاطمة الزهراء، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018"، (مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04 جويلية 2020).
 - 11- لبة هشام وآخرون، أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1991-2015، مجلة البشائر الاقتصادية.
 - 12- طارق خاطر وآخرون، تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 02، 2021.
- 2- المراجع باللغة الأجنبية:
- 1- Panagiotis E. Petrakis Dionysis G. Valsamis Kyriaki I. Kafka, « Economic Growth and Development Policy », (Switzerland: Palgrave Macmillan ;2020).
 - 2- Yongfu Huang, determinants of financial development, (Palgrave Macmillan, university of Cambridge ,2010).
 - 3- Paul holden, Vassili Prokopenko, « financial development and poverty alleviation: issues and policy implications for developing and transition countries », IMF working paper, WP/01/160 (October 2001).

1- اختبار ديكي فولر الموسع ويرون-فيليس لاستقرارية السلاسل:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>		PIBP	M2_PIB_
With Const	t-Statistic	-3.5236	-1.4665
	Prob.	0.0126	0.5395
		**	n0
With Const	t-Statistic	-3.4913	-1.5484
	Prob.	0.0547	0.7944
		*	n0
Without Co	t-Statistic	-3.3386	0.3154
	Prob.	0.0014	0.7717
		***	n0
<u>At First Difference d(PIBP)</u>			
		d(M2_PIB_)	
With Const	t-Statistic	-8.6498	-4.4164
	Prob.	0.0000	0.0012
		***	***
With Const	t-Statistic	-8.4434	-4.3082
	Prob.	0.0000	0.0082
		***	***
Without Co	t-Statistic	-8.7871	-4.4410
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>		PIBP	M2_PIB_
With Const	t-Statistic	-3.4283	-1.8503
	Prob.	0.0160	0.3513
		**	n0
With Const	t-Statistic	-3.3716	-1.3143
	Prob.	0.0705	0.8691
		*	n0
Without Co	t-Statistic	-3.2582	0.3815
	Prob.	0.0018	0.7893
		***	n0
<u>At First Difference d(PIBP)</u>			
		d(M2_PIB_)	
With Const	t-Statistic	-6.1659	-4.5533
	Prob.	0.0000	0.0008
		***	***
With Const	t-Statistic	-6.0582	-4.5137
	Prob.	0.0001	0.0048
		***	***
Without Co	t-Statistic	-6.2614	-4.5742
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

2- اختبار درجة التأخير:



3- اختبار الحدود:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.971412 1	Asymptotic: n=1000		
		10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	36	Finite Sample: n=40		
		10%	3.21	3.73
		5%	3.937	4.523
		1%	5.593	6.333
		Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

4- العلاقة طويلة الأجل:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(PIBP)				
Selected Model: ARDL(1, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/27/22 Time: 12:16				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 36				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.447945	1.906445	2.333110	0.0265
PIBP(-1)*	-0.617220	0.142198	-4.340570	0.0001
M2_PIB_(-1)	-6.611570	2.943047	-2.246505	0.0322
D(M2_PIB_)	3.018287	5.624536	0.536629	0.5955
D(M2_PIB_(-1))	5.904450	5.685603	1.038492	0.3073
D(M2_PIB_(-2))	14.52454	5.857969	2.479450	0.0190
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2_PIB_	-10.71186	4.884527	-2.193018	0.0362
C	7.206421	3.107797	2.318820	0.0274
EC = PIBP - (-10.7119*M2_PIB_ + 7.2064)				

5- العلاقة قصيرة الأجل:

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(PIBP)				
Selected Model: ARDL(1, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/27/22 Time: 12:15				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 36				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2_PIB_)	3.018287	5.289561	0.570612	0.5725
D(M2_PIB_(-1))	5.904450	5.373346	1.098841	0.2806
D(M2_PIB_(-2))	14.52454	5.549874	2.617093	0.0138
CointEq(-1)*	-0.617220	0.130679	-4.723189	0.0001
R-squared	0.418854	Mean dependent var	-0.112198	
Adjusted R-squared	0.364371	S.D. dependent var	2.303516	
S.E. of regression	1.836509	Akaike info criterion	4.158049	
Sum squared resid	107.9285	Schwarz criterion	4.333996	
Log likelihood	-70.84489	Hannan-Quinn criter.	4.219459	
Durbin-Watson stat	2.156131			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.971412	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

:Breusch-godfrey إختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.261104	Prob. F(5,30)		0.3063
Obs*R-squared	6.252458	Prob. Chi-Square(5)		0.2824
Scaled explained SS	3.000912	Prob. Chi-Square(5)		0.6998
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/27/22 Time: 12:19				
Sample: 1983 2018				
Included observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.304130	3.527872	1.786949	0.0841
PIBP(-1)	-0.434316	0.263137	-1.650531	0.1093
M2_PIB_	-10.08805	10.40819	-0.969241	0.3402
M2_PIB_(-1)	19.38893	16.47044	1.177196	0.2484
M2_PIB_(-2)	-23.50076	16.22428	-1.448494	0.1579
M2_PIB_(-3)	9.561604	10.84016	0.882054	0.3848
R-squared	0.173679	Mean dependent var		2.998014
Adjusted R-squared	0.035959	S.D. dependent var		3.574772
S.E. of regression	3.509910	Akaike info criterion		5.500070
Sum squared resid	369.5841	Schwarz criterion		5.763990
Log likelihood	-93.00126	Hannan-Quinn criter.		5.592185
F-statistic	1.261104	Durbin-Watson stat		1.796736
Prob(F-statistic)	0.306269			

7- اختبار علاقة الارتباط Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.747290	Prob. F(2,28)	0.4829	
Obs*R-squared	1.824229	Prob. Chi-Square(2)	0.4017	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 06/27/22 Time: 12:17 Sample: 1983 2018 Included observations: 36 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBP(-1)	0.269083	0.273267	0.984689	0.3332
M2_PIB_	-1.990218	5.998190	-0.331803	0.7425
M2_PIB_(-1)	1.145477	9.155000	0.125120	0.9013
M2_PIB_(-2)	-1.449958	9.026669	-0.160630	0.8735
M2_PIB_(-3)	3.183616	6.564049	0.485008	0.6314
C	-0.746563	2.029992	-0.367766	0.7158
RESID(-1)	-0.375019	0.345113	-1.086656	0.2865
RESID(-2)	-0.208854	0.212934	-0.980837	0.3351
R-squared	0.050673	Mean dependent var	-8.64E-16	
Adjusted R-squared	-0.186659	S.D. dependent var	1.756039	
S.E. of regression	1.912921	Akaike info criterion	4.328270	
Sum squared resid	102.4594	Schwarz criterion	4.680163	
Log likelihood	-69.90885	Hannan-Quinn criter.	4.451090	
F-statistic	0.213511	Durbin-Watson stat	2.062342	
Prob(F-statistic)	0.979323			

8- إختبار مدى ملائمة النموذج:

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Specification: PIBP PIBP(-1) M2_PIB_ M2_PIB_(-1) M2_PIB_(-2) M2_PIB_(-3) C Omitted Variables: Squares of fitted values																								
<table border="0"> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">Value</td> <td style="text-align: center;">df</td> <td style="text-align: center;">Probability</td> <td></td> </tr> <tr> <td>t-statistic</td> <td>0.125968</td> <td>29</td> <td>0.9006</td> <td>F-statistic</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>0.015868 (1, 29)</td> </tr> <tr> <td>Likelihood ratio</td> <td>0.019693</td> <td>1</td> <td>0.8884</td> <td></td> </tr> </table>						Value	df	Probability		t-statistic	0.125968	29	0.9006	F-statistic					0.015868 (1, 29)	Likelihood ratio	0.019693	1	0.8884	
	Value	df	Probability																					
t-statistic	0.125968	29	0.9006	F-statistic																				
				0.015868 (1, 29)																				
Likelihood ratio	0.019693	1	0.8884																					
F-test summary: <table border="0" style="margin-left: 40px;"> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">Sum of Sq.</td> <td style="text-align: center;">df</td> <td style="text-align: center;">Mean Squares</td> <td></td> </tr> <tr> <td>Test SSR</td> <td>0.059023</td> <td>1</td> <td>0.059023</td> <td></td> </tr> <tr> <td>Restricted SSR</td> <td>107.9285</td> <td>30</td> <td>3.597617</td> <td>Unrestricted SSR</td> </tr> <tr> <td>107.8695</td> <td>29</td> <td>3.719637</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>						Sum of Sq.	df	Mean Squares		Test SSR	0.059023	1	0.059023		Restricted SSR	107.9285	30	3.597617	Unrestricted SSR	107.8695	29	3.719637		
	Sum of Sq.	df	Mean Squares																					
Test SSR	0.059023	1	0.059023																					
Restricted SSR	107.9285	30	3.597617	Unrestricted SSR																				
107.8695	29	3.719637																						
LR test summary: <table border="0" style="margin-left: 40px;"> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">Value</td> <td></td> </tr> <tr> <td>Restricted LogL</td> <td>-70.84489</td> <td>Unrestricted LogL</td> </tr> <tr> <td>70.83504</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>						Value		Restricted LogL	-70.84489	Unrestricted LogL	70.83504													
	Value																							
Restricted LogL	-70.84489	Unrestricted LogL																						
70.83504																								
Unrestricted Test Equation: Dependent Variable: PIBP Method: Least Squares Date: 06/27/22 Time: 12:19 Sample: 1983 2018 Included observations: 36																								
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																				
PIBP(-1)	0.386166	0.147066	2.625803	0.0137																				
M2_PIB_	2.794676	5.988282	0.466691	0.6442																				
M2_PIB_(-1)	-0.380093	0.7066																						
M2_PIB_(-2)	8.731851	8.959005	0.974645	0.3378																				
M2_PIB_(-3)	-14.77825	6.287777	-2.350313	0.0258																				
C	4.575391	2.186645	2.092426	0.0453																				
FITTED^2	-0.012687																							
	0.100715	-0.125968	0.9006																					
R-squared 0.471318 Mean dependent var 0.685224 Adjusted R-squared 0.361936 S.D. dependent var 2.414450 S.E. of regression 1.928636 Akaike info criterion 4.324169 Sum squared resid 107.8695 Schwarz criterion 4.632075 Log likelihood -70.83504 Hannan-Quinn criter. 4.431637 F-statistic 4.308904 Durbin-Watson stat 2.153578 Prob(F-statistic) 0.003178																								